صندوق الأمم المتحدة للسكان

سرد القصة الصحيحة

دليل الصحفي لتغطية قضايا النساء والفتيات

صندوق الأمم المتحدة للسكان

سلسلة المعرفة

"تعتبر الصحافة من أقوى الأدوات لتحقيق العدالة الاجتماعية، لا سيما في الكفاح العالمي ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي. يتمتع الصحفيون بالقدرة على إيصال أصوات النساء والفتيات، وتسليط الضوء على أشكال العنف التي تستهدفهن ، ومساعدة المجتمعات في جميع أنحاء العالم على مجابهة الأعراف الاجتماعية الضارة التي تشكل الركيزة لعدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي".

— ناتاليا كانيم ، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

مقدمة

حول صندوق الأمم المتحدة للسكان 6

المركز الإقليمي الإنساني لدعم سوريا والدول العربية 6

الأصفار الثلاثة 6

مقدمة 7

1. لماذا نغطي مواضيع الصحة الجنسية والإنجابية؟ 8

1.1 تعريف الصحة الجنسية والإنجابية 10

2.1 المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: تشكيل مستقبل الصحة الجنسية والإنجابية 11

3.1 الصحة الجنسية والإنجابية في المنطقة العربية 12

1.3.1 التثقيف الجنسي الشامل 12

2.3.1 الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي 13

3.3.1 تشويه الأعضاء التناسلية للإناث 14

4.3.1 في السياقات الإنسانية 14

5.3.1 حالة تغطية الصحة الجنسية والإنجابية 15

2. لماذا نغطي العنف القائم على النوع الاجتماعي؟ 17

1.2 تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي 18

2.1.2 العنف الجنسي 19

3.1.2 الاعتداء الجنسي 19

4.1.2 الاعتداء الجسدي 19

5.1.2 زواج الأطفال والزواج القسري 19

6.1.2 الحرمان من الموارد أو الفرص أو الخدمات 19

7.1.2 العنف النفسي 19

8.1.2 العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهلله التكنولوجيا 20

9.1.2 من هم المعرضون للخطر؟ 20

2.2 جذور عميقة 21

3.2 عواقب بعيدة المدى 21

4.2 العنف القائم على النوع الاجتماعي والبيانات المرتبطة به 22

1.4.2 لماذا لا يتم الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بصورة كافية في جميع أنحاء العالم؟ 22

2.4.2 لماذا تعد بيانات الانتشار إشكالية؟ 23

5.2 في السياقات الإنسانية 23

6.2 دور الصحفيين 24

7.2 حالة تغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي 24

1.7.2 التغطية المتقطعة 24

2.7.2 الجودة غير المتطورة 25

3.7.2 الافتقار إلى السياق 25

4.7.2 الأعراف المجتمعية المستعصية 25

5.7.2 المعرفة غير الكافية 26

6.7.2 تفشي المعلومات المضللة 26

7.7.2 الصحفيون يصبحون ناجين 26

8.7.2 إسكات الأصوات 26

أهمية الصحافة الأخلاقية 27

3. سرد القصة الصحيحة 29

1.3 الهفوات الشائعة في إعداد التقارير 30

1.1.3 الإثارة 30

2.1.3 الضغط والاستغلال 30

3.1.3 التقارير غير الدقيقة 31

4.1.3 التحيز 32

5.1.3 اللغة غير اللائقة 32

6.1.3 كشف تفاصيل الناجيات 32

7.1.3 إهمال السياق 33

2.3 المبادئ التوجيهية الخمسة 34

3.3 الاستراتيجيات الفعالة 35

1.3.3 الاستثمار في تطوير الذات 35

2.3.3 نوِّع في أشكال السرد 35

3.3.3 اعتمد منهجاً محوره الجانب الإنساني 35

4.3.3 تحقق من المعلومات 36

5.3.3 تعاون 36

6.3.3 إشراك المجتمعات المحلية 36

7.3.3 إدراك التداخل 36

8.3.3 ابحث عن منظور ذا صلة 37

9.3.3 ادعم جهود المناصرة 38

10.3.3 تعامل مع المقابلات بحرص شديد 38

11.3.3 اطلع على القانون 38

12.3.3 رأي الخبراء 39

4.3 إيجاد المعلومات الصحيحة 43

1.4.3 المصادر العامة 43

حول صندوق الأمم المتحدة للسكان

تأسس صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 1969 ليؤدي مهمة أساسية تتمثل في توفير عالم يكون فيه كل حمل مرغوباً فيه، وكل ولادة آمنة، ويحقق كل شاب وشابة ما لديهم من إمكانات . نحن نعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والشباب من السيطرة على أجسادهم ومستقبلهم. نحن نعمل مع شركاء في أكثر من 150 دولة لتوفير الوصول إلى مجموعة واسعة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بهدف إنهاء الحاجة غير الملباة إلى تنظيم الأسرة ووفيات الأمومة التي يمكن الوقاية منها والعنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة بما في ذلك زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث بحلول عام 2030.

شعارنا هو «ضمان الحقوق والخيارات للجميع».

المركز الإقليمي الإنساني لدعم سوريا والدول العربية

يعتبر عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية بالغ الأهمية، لا سيما بالنظر إلى المشهد الديموغرافي والاجتماعي الثقافي والجيوسياسي الفريد في المنطقة. تواجه المنطقة تحديات متنوعة، بما فيها ارتفاع معدلات بطالة الشباب، وعدم الاستقرار السياسي، والأزمات الإنسانية، وحالات الطوارئ المرتبطة بالمناخ، حيث تؤثر مجتمعة على الديناميات السكانية والرفاهية.

أحد المجالات الرئيسية لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية هو معالجة الصحة الإنجابية وحقوق حصول السكان عليها. ويشمل ذلك توفير الوصول إلى خدمات عالية الجودة للصحة الإنجابية والرعاية الصحية للأمهات، وخدمات تنظيم الأسرة، والمعلومات. ففي بلدان مثل اليمن وسوريا، اللتان تشهدان صراعات منذ مدة طويلة، تعتبر جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان في توفير خدمات الصحة الإنجابية الأساسية حاسمة في إنقاذ الأرواح وتحسين رفاهية النساء والفتيات.

ومن الجوانب الأخرى المهمة لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في المنطقة هو تركيزه على العنف القائم على النوع الاجتماعي. فقد شهدت الدول العربية معدلات مرتفعة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي تفاقمت جراء الصراع والنزوح. يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقديم الدعم للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، الذي يشمل تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الطبية وتوفير المساحات الآمنة. كما تشارك الوكالة في الأعمال المتعلقة بالدعوة والسياسات من أجل معالجة الأسباب الجذرية للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين.

كما يعتبر تمكين الشباب موضوعاً رئيسياً في أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية. ومع وجود نسبة كبيرة من سكان المنطقة تحت سن الثلاثين، فإن تمكين الشباب يعد أمراً بالغ الأهمية للمستقبل. لهذا فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان يستثمر في البرامج التي توفر للشباب إمكانية الوصول إلى التثقيف الصحي وفرص العمل والمنصات المخصصة للمشاركة في الأنشطة المدنية.

الأصفار الثلاثة

من الجوانب الرئيسية لمهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي يتردد صداه بشكل خاص في الدول العربية، هو السعي لتحقيق "الأصفار الثلاثة" وهي: صفر من وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها، وصفر من الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة ، وصفر من العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة، بما فيها زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث المعروف بالختان.. هذه الأهداف الطموحة هي في صميم التوجه الإستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في المساهمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتمثل التزام المنظمة بمعالجة بعض التحديات الأكثر إلحاحاً في مجال الصحة الإنجابية وحقوق الحصول عليها.

صفر من الاحتياجات غير الملبّاة لتنظيم الأسرة: يدعو صندوق الأمم المتحدة للسكان لإتاحة الوصول الكامل لخدمات تنظيم الأسرة. وفي الدول العربية، يعتبر عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان بالغ الأهمية، حيث تحدّ الحواجز الثقافية وغيرها في كثير من الأحيان من الوصول إلى وسائل تنظيم الأسرة. ومن خلال ضمان قدرة النساء والأزواج على اختيار متى ينجبون وعدد الأطفال، يهدف صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تمكين الأفراد، والحد من حالات الحمل غير المقصود وتحسين النتائج الصحية الشاملة.

صفر وفيات الأمومة التي يمكن الوقاية منها: تعد صحة الأم جانباً بالغ الأهمية يتم التركيز عليه، ولذلك يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان بلا كلل لضمان أن تكون كل ولادة آمنة. وفي الدول العربية، تعتبر جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان ضرورية حيث يمكن للصراع والموارد المحدودة أن يعيقا الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة للأمهات. إذ توفر هذه الجهود التدريب للعاملين في مجال الصحة، وتدعم الأنظمة الصحية، وتضمن توفر الأدوية والإمدادات الأساسية للحيلولة دون وفيات الأمومة.

صفر من العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة: يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان جاهداً للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث). تتجذر هذه الممارسات في الدول العربية بعمق في بعض المجتمعات وغالباً ما تستشري فيها بسبب الأزمات الإنسانية والنزوح. هذا ويتضمن نهج صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم الدعم للناجيات، وإشراك المجتمعات في الحوار لتغيير الأعراف الضارة، والعمل مع الحكومات لتعزيز السياسات والأطر القانونية.

إن تحقيق هذه الأصفار الثلاثة هو مهمة معقدة تتطلب نهجاً متعدد الجوانب يعالج العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأساسية. وفي الدول العربية، حيث تطرح كل قضية من هذه القضايا تحديات فريدة من نوعها، يعد التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالأصفار الثلاثة بمثابة ضوء إرشادي في جهوده الرامية لضمان الصحة والمساواة والتمكين للجميع، ولا سيما للنساء والفتيات.

مقدمة

تشرح نورا، وهي لاجئة سورية تعيش في العراق، قائلة: "على مدى هذه الحرب، أنا ومثلي العديد من النساء فقدنا الثقة تماماً في وسائل الإعلام، بما فيهن النساء اللواتي وثقن بالصحفيين لرواية قصص العنف الذي تعرضن له. كنا نظن أن الصحافة ستساعد في تحقيق العدالة، ولكن سرعان ما أصبح من الواضح أن وسائل الإعلام لا تفهم ما نمر به وكيف يتم التعامل معنا بطريقة غير عادلة".

بالنسبة للنساء والفتيات مثل نورا، اللاتي يعاني الكثير يومياً من أشكال مختلفة من عدم المساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي، تشكل الصحافة إحدى السبل القليلة المتاحة لإسماع قصصهن. وواحدة من أكثر الوسائل فعالية لإيصال أصوات الضعفاء وقول الحقيقة للجهات المعنية - وهي وظيفة تصبح أكثر أهمية خلال الأزمات الإنسانية.

وبالنسبة للصحفي، فإن تغطية قضايا النساء والفتيات، مثل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والاستقلالية الجسدية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، يمكن أن تكون مهمة صعبة. وبالإضافة إلى عدم الإبلاغ عن هذه المواضيع وسوء فهمها على نطاق واسع، وغالباً ما تكون المناقشات حول هذه المواضيع مشحونة بالوصمة والمعلومات المضللة والتسييس وغيرها من الحواجز التي تعيق التغطية الدقيقة والمؤثرة.

والأهم من ذلك، يجب أن يدرك الصحفيون أن تغطيتهم - إذا لم تتم وفقاً لمعايير مهنية وأخلاقية صارمة - يمكن أن تكون ضارة للنساء والفتيات بعدة طرق، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. من خلال أساليب إجراء المقابلات التي لا تراعي حساسية الناجين خاصة بسبب الموقف أو التجربة التي مروا بها ، والتقارير غير الدقيقة، والتحيزات الشخصية والتصورات حول النوع الاجتماعي والجنس، وعدم فهم الجوانب القانونية للقضايا الجنائية، وعليه يمكن أن يصبح الصحفي عن غير قصد جزءاً من المشكلة، مما يتسبب في مزيد من الصدمة النفسية للناجين والسماح للجناة بالإفلات من الملاحقة القضائية.

وغالباً ما تدفع هذه التحديات الصحفيين إلى اجتناب الإبلاغ عن هذه المواضيع بصورة كاملة، مما يزيد من تعقيد المشكلة من خلال إدامة ثقافة الرقابة الذاتية التي تكبت أصوات النساء والفتيات، وتضلل الجمهور، وتفشل في محاسبة مرتكبي العنف ومساءلة الجهات المعنية على تقصيرها.

تلعب وسائل الإعلام دوراً حيوياً في تشكيل التصورات، والتأثير على المناقشات المتعلقة بالسياسات، وكسر الأنماط وتغيير التصورات المجتمعية السلبية المرتبطة بالنساء والفتيات. وتتمتع وسائل الإعلام بالقدرة على نشر معلومات دقيقة حول هذه القضايا، وسد الفجوة بين الخرافة والحقيقة ، والتعويض عن الضرر الناجم عن المعلومات المضللة والتسييس. والأهم من ذلك، ينبغي للصحافة المهنية التي تلتزم بالمبادئ الأخلاقية العمل كمحفز قوي للتقدم الاجتماعي من خلال تسليط الضوء على الأعراف الضارة ومواجهتها وتمهيد الطريق لخطاب أكثر وعياً وقائماً على الأدلة حول هذه القضايا.

تم تطوير هذا الدليل بعد مشاورات مباشرة مع الصحفيين في جميع أنحاء المنطقة العربية، لهدف رئيسي يتمثل في توفير دليل تمهيدي عام للصحفيين الذين يغطون قضايا النساء والفتيات، مع التركيز على الصحة الجنسية والإنجابية، والنوع الاجتماعي، وقضايا المرأة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وغيرها من المجالات ذات الصلة. إضافة إلى تقديم نظرة عامة شاملة على الموضوع، يوضح الدليل بعض التحديات والاحتياجات وأفضل الممارسات لتشجيع تغطية أكثر تواتراً وتأثيراً وأخلاقية.

"إن إعداد التقارير عن قضايا النساء والفتيات ليس مجرد قصة صحفية، بل يجب أن يكون بمثابة بوصلة توجه المجتمعات نحو مستقبل أكثر صحة وإنصافاً. يمتلك العمل الصحفي البناء والواعي القدرة على تغيير النظرة وطرح ما اعتبرت تابوهات للنقاش والحوار ، وإحلال الحقائق محل الأساطير، والخيارات المدروسة محل الجهل. إن القصص التي يرويها الصحفيون يمكنها أن تمهد الطريق لتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين والكرامة الإنسانية".

— ليلى بكر، المديرة الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية

1- لماذا نغطي مواضيع الصحة الجنسية والإنجابية؟

تمثل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية إطاراً شاملاً يغطي كل جانب من جوانب رفاهية الفرد، ويتجاوز الجوانب المادية ليشمل الأبعاد العاطفية والنفسية والاجتماعية. إن الصحة الجنسية والإنجابية مبنية في جوهرها على مبادئ التمكين والاستقلالية والحق في عيش حياة خالية من التمييز والقمع.

تبني نهج الرفاهية الشاملة

تتجاوز الصحة الجنسية والإنجابية المفهوم التقليدي للصحة الذي يركز فقط على الصحة البدنية. وهي تعترف بأن الصحة الجنسية والإنجابية للفرد ترتبط ارتباطاً جوهرياً بحالته العقلية والعاطفية والاجتماعية. وعند مناقشة الصحة الجنسية والإنجابية، يصبح من الضروري التأكيد على أن الرفاهية الحقيقية تشمل الجوانب المختلفة التي تساهم في نوعية حياة الشخص.

الخيارات المدروسة والاستقلالية

من الأمور الأساسية في الصحة الجنسية والإنجابية هي الاعتراف بقدرة الفرد على التحكم بجسده واتخاذ قراراته وخياراته الإنجابية باستقلالية تامة. وتتمتع النساء والفتيات بالحق الطبيعي في الوصول إلى معلومات دقيقة، تسمح لهن باتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهن الجنسية والإنجابية. وهذا يمتد ليصل إلى القرارات المتعلقة بتنظيم الأسرة و الحمل من عدمه والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً.

القضاء على التمييز والوصم

تدعم الصحة الجنسية والإنجابية بقوة مبدأ المساواة في الحقوق للجميع. وهي تهدف إلى القضاء على التحيزات المجتمعية المتأصلة والوصم الذي يحيط بالمسائل المتعلقة بالجنس والإنجاب. ومن خلال الاعتراف بوجود التمييز ومعالجته، تسعى الصحة الجنسية والإنجابية إلى خلق مجتمع أكثر شمولاً وقبولاً يتم فيه دعم واحترام حقوق كل فرد.

خدمات ورعاية شاملة

إن نطاق الصحة الجنسية والإنجابية كبير، ويشمل عدداً لا يحصى من القضايا الحرجة. كما يعد الوصول إلى التثقيف الجنسي الشامل أمراً ضرورياً لنقل معلومات دقيقة حول الصحة الجنسية والعلاقات والموافقة. وتتيح خدمات تنظيم الأسرة للأفراد والأزواج التخطيط للحمل وفقاً لظروفهم وتفضيلاتهم. إن ضمان توفير الرعاية عند الإجهاض الآمن إلى أقصى حد يسمح به القانون، بما في ذلك الخدمات التي تنقذ الحياة في حالات الإجهاض ووفاة الجنين داخل الرحم، يضمن للأفراد الحق في اتخاذ خيارات بشأن صحتهم الإنجابية دون المخاطرة بحياتهم. كما تعتبر الرعاية الصحية للأم والطفل عنصرين أساسيين من الحفاظ على رفاهية الأمهات وذريتهن. وتعد الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً وعلاجها أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على الصحة الجنسية بشكل عام، في حين أن الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له (مثل الإحالة إلى خدمات الحماية أو الإدارة السريرية للاغتصاب) هي أمر أساسي لضمان سلامة وكرامة جميع الأفراد.

صلة جوهرية بالمساواة بين الجنسين

تسلط الصحة الجنسية والإنجابية الضوء على الآثار العميقة التي تخلفها الأدوار المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والقوالب النمطية، واختلال توازن القوى على الصحة الجنسية والإنجابية للفرد. ومن خلال الدعوة إلى المساواة بين الجنسين، فهي تسعى إلى تفكيك هياكل المجتمع الأبوي التي تحد من الخيارات المتاحة وتديم الممارسات الضارة.

تتجاوز الصحة الجنسية والإنجابية في جوهرها مخاوف الصحة البدنية لتشمل التجربة الإنسانية كاملة من خلال النظر في الأبعاد العاطفية والنفسية والاجتماعية للنشاط الجنسي البشري والإنجاب. ويولي مفهوم الصحة الجنسية والإنجابية الأهمية الرئيسية للأفراد، ويمكّنهم من اتخاذ خيارات مدروسة بشأن أجسادهم وعلاقاتهم وحياتهم الإنجابية. كما أنه يتحدى المعايير التمييزية، ويعزز المساواة بين الجنسين، ويسعى إلى إرساء عالم يحفظ سلامة كل شخص، عالم خالٍ من الإكراه والعنف والوصم. وفي هذا الإطار الشمولي، لا يكون الأفراد مجرد متلقين للرعاية، بل مشاركين نشطين في صياغة مصائرهم والمساهمة في ترسيخ مجتمع أكثر إنصافاً وعدلاً.

"الاعتراف بحق الفرد في تقرير مصيره والتحكم بجسده وخياراته الإنجابية هو جوهر الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. تمتلك النساء والفتيات حقًا أصيلًا في الوصول إلى معلومات دقيقة تتيح لهن اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهن الجنسية والإنجابية".

1.1 تعريف الصحة الجنسية والإنجابية

تشمل الصحة الجنسية والإنجابية مجموعة واسعة من الجوانب الحميمة والشخصية لحياة الأفراد، بما في ذلك العلاقات الجنسية والحمل والولادة. وتنطوي على هذه المسائل آثار هامة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات والأمم.

إن الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية هو حق إنساني عالمي. حيث ترتبط الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة ارتباطاً وثيقاً بالعديد من حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الحياة، وعدم التعرض للتعذيب، والحصول على الرعاية الصحية، والخصوصية، والتعليم، وعدم التعرض للتمييز والعنف. وقد أكدت كل من اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشكل لا لبس فيه أن حق المرأة في الصحة يشمل صحتها الجنسية والإنجابية. وبالتالي، فإن الدول ملزمة باحترام وحماية وإنفاذ هذه الحقوق. ووفقاً لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الصحة، فإن للمرأة الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، فضلاً عن حقها في الوصول إلى الموارد ذات الصلة، بالقدر الكافي، والإمكانية المادية والاقتصادية، دون تمييز، مع التركيز على الجودة العالية لها.

يمكن أن تشكل معالجة الصحة الجنسية والإنجابية تحدياً في ذاته في أي سياق، إلا أن التعقيد في المسألة يتضاعف في الأماكن التي غالباً ما تكتنفها الحساسيات الثقافية بسرية، أو بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من حالات الطوارئ الإنسانية وغيرها التي تحول دون حصولهم على الخدمات النوعية والمعلومات. على سبيل المثال، في العديد من البلدان العربية، غالباً ما تعتبر النقاشات حول الصحة الجنسية والإنجابية حساسة ثقافياً، ونادراً ما تتم مناقشتها علانية. لذا يمكن أن يؤدي هذا السياق الثقافي إلى تفشي المعلومات المضللة وسوء الفهم بين عامة الناس، مما يعيق اتخاذ قرارات مدروسة والحصول على خدمات الرعاية الصحية الضرورية.

في المنطقة العربية، كما هو الحال في أماكن أخرى من العالم، تتأثر النتائج الصحية للمرأة عميقاً بحالة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتاحة. على سبيل المثال، عندما تواجه النساء في البلدان العربية مضاعفات أثناء الولادة أو للإصابة بأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية، قد يترتب على ذلك آثار وخيمة على النتائج الصحية والاجتماعية للفرد والأسرة، على سبيل المثال، الإصابة بالأمراض والوفيات والنبذ الاجتماعي. وفي المجتمعات التي يكون فيها الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية النوعية محدوداً أو غير متوفر، تواجه النساء والفتيات مخاطر أكبر من المضاعفات الناجمة عن الولادة بما في ذلك وفيات الأمومة، والتي تمتد تكلفتها إلى ما هو أبعد من خسارة حياة الأم مباشرة. إذ تؤدي الوفيات بين الأمهات إلى تمزيق الأسر، تاركة الأطفال دون أمهات والشركاء دون رفقاء الحياة، وهو ما يعيق جهود المساواة بين الجنسين، لأنه غالباً ما يجبر الفتيات على العزوف عن الذهاب إلى المدرسة من أجل رعاية أشقائهن الأصغر سناً. ومن الناحية الاقتصادية، يفرض عبئاً ثقيلاً على أنظمة الرعاية الصحية، ويحوّل الموارد من مجالات أخرى هامة. وعلاوة على ذلك، فهو يديم دورة الفقر، حيث يكافح أفراد الأسرة الناجون في سبيل تغطية نفقاتهم دون مساهمات الأم.

وفي بعض الحالات، قد تُجبَر الفتيات الصغيرات على القيام بدور مقدمي الرعاية لأشقائهن، مما قد يعرقل تعليمهن. ودون الحصول على التعليم النوعي، غالباً ما تتزوج هؤلاء الفتيات ويبدأن بتكوين أسرة مبكراً، مما يؤثر على صحتهنّ ويحد من فرصهنّ في المساهمة في مجتمعاتهنّ ودولهن.

ولا شك في أن وسائل الإعلام تلعب دوراً محورياً في تسليط الضوء على هذه القضايا الحاسمة. حيث يتمتع الصحفيون بالقدرة على سد الفجوة بين الحساسيات الثقافية والحوار المفتوح من خلال تسليط الضوء على هذه القضايا. كما يدفع دورهم بالتغيير الإيجابي من خلال المبادرة بالحوار العام، ومكافحة الخرافات والمعلومات المضللة، ومراقبة التقدم المنجز، ومحاسبة السلطات.

2.1 المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: تشكيل مستقبل الصحة الجنسية والإنجابية

لقد اكتسب مفهوم الصحة الجنسية والإنجابية كحق أساسي من حقوق الإنسان اعترافاً دولياً، حيث تعود جذوره إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد عام 1994. وفي برنامج العمل الرائد للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لم تعرف الصحة الإنجابية بأنها مجرد غياب المرض أو العلّة، بل على أنها حالة شاملة من الصحة العامة تشمل الأبعاد البدنية والنفسية والاجتماعية، وجميع الجوانب المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته طوال دورة الحياة. والأهم من ذلك، تعني الصحة الإنجابية أن الأفراد يتمتعون بالحرية والقدرة على عيش حياة جنسية مُرضية وآمنة، وبالاستقلالية في اتخاذ الخيارات المتعلقة بالإنجاب، بما في ذلك موعد وعدد مرات إنجاب الأطفال، وما إذا كانوا يرغبون في ذلك.

شهد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية نقلة نوعية من خلال التأكيد على نهج ينصب تركيزه على الناس، حيث يتمتع الأزواج والأفراد بالحرية في اتخاذ قرارات مدروسة ومسؤولة بشأن تنظيم الأسرة، تشمل عدد أطفالهم وتوقيت إنجابهم. ومن الأمور الأساسية في هذا النهج هو تمكين النساء، والاعتراف بقدرتهن على انتقاء الخيارات الإنجابية. وبعيداً عن حدود الصحة الإنجابية، يعترف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالشبكة المعقدة من الصلات بين الصحة الإنجابية والجوانب الحياتية الأخرى. ويشمل ذلك الظروف الاقتصادية، والفرص التعليمية، وآفاق العمل، والهياكل الأسرية، فضلاً عن البيئة الاجتماعية والسياسية والدينية والقانونية الأوسع التي تصوغ خيارات الأفراد وتجاربهم.

وفي وقت لاحق، في عام 2000، اجتمعت جميع حكومات العالم تقريباً في قمة الأمم المتحدة لوضع مجموعة من ثمانية أهداف إنمائية للألفية الجديدة. وترمي الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة إلى تحقيق تخفيض قابل للقياس في الفقر وتحسين الصحة العالمية بحلول عام 2015. ومن الجدير بالذكر أن الصحة الإنجابية كانت غائبة في البداية عن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. إلا أنه وبعد مرور خمس سنوات، تبنى قادة العالم دور الصحة الإنجابية، الذي لا غنى عنه، في تعزيز صحة الأم. ونتيجة لذلك، التزمت الحكومات بتحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015 كجزء من الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وتضمّن هذا الالتزام أهدافاً محددة، مثل الحد من الاحتياجات غير الملبّاة لتنظيم الأسرة، والتي تم رصدها عن كثب في معظم البلدان. وقد أبرز هذا التحول في جدول أعمال التنمية العالمية الأهمية البالغة للصحة الجنسية والإنجابية باعتبارها حجر الزاوية للصحة العامة وحقوق الإنسان.

يلعب الصحفيون دوراً محورياً في النهوض بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من خلال زيادة الوعي بالصحة الجنسية والإنجابية، والدعوة إلى تنفيذ السياسات، ومساءلة الحكومات ومؤسسات الرعاية الصحية. ويمكنهم تسليط الضوء على قصص النجاح، وتحدي الوصم والمعلومات المضللة، وإيصال أصوات الفئات المهمشة، وتشجيع الحوارات البناءة حول قضايا الصحة الجنسية والإنجابية. كما يتابع الصحفيون التحديات الناشئة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، ويدافعون عن التربية الجنسية الشاملة، ويشجعون على تطبيق المساواة بين الجنسين. كما تساهم جهودهم في تحقيق رؤية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية باعتبارها من حقوق الإنسان الأساسية ومن المكونات الرئيسية للتنمية المستدامة.

وقد استضاف المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان سلسلة من الفعاليات الإعلامية التي ركزت على الدورة الثلاثين من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لتقييم التقدم الذي تم إحرازه ومعالجة التحديات التي تواجه الصحفيين الذين يتناولون هذا الموضوع. وتضمنت هذه الفعاليات مشاورات وطاولات مستديرة جمعت صحفيين بارزين في المنطقة العربية. أما هدفها الأساسي فكان إنشاء تحالف إعلامي إقليمي شامل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يتمحور حول المبادئ العالمية للحقوق والخيارات، والذي بدوره تمخض عن إصدار بيان إعلامي يدعم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعلاوة على ذلك، يهدف التحالف إلى صياغة خطة عمل لزيادة الوعي العام بالدورة الثلاثين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحديد الحلفاء الإعلاميين المناصرين في داخل التحالف للدعوة إلى تسريع تنفيذ خطة العمل على الصعيدين القُطري والإقليمي.

3.1 الصحة الجنسية والإنجابية في المنطقة العربية

إن واقع الصحة الجنسية والإنجابية في المنطقة العربية هو بمثابة نسيج معقد، حيث يتميز بتقدم ملحوظ وتحديات مستمرة. ووفقاً لتحليل مشترك أجرته وكالات متعددة تابعة للأمم المتحدة، سجلت البلدان في جميع أنحاء المنطقة انخفاضات ثابتة وطويلة الأجل في وفيات الأمومة ووفيات الرضع على مدى العقدين الماضيين، وذلك نتيجة للجهود الحثيثة التي بذلتها المنظمات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات والجهات المانحة. ويتباين معدل التقدم واتساع نطاقه بشكل كبير بين البلدان، مما يعكس تأثير المعايير الثقافية فيها، والسياقات السياسية، والظلال التي تلقيها الصراعات الجارية عليها.

ومع ذلك، تظهر بيانات الفترة بين عامي 2015 و2020 ركوداً عالمياً بالإضافة إلى حالة ركود داخل المنطقة العربية. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن أحدث التقديرات تستند إلى بيانات حتى عام 2020، ولا تعكس بشكل كامل تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) التي كان لها تأثير مدمر على النظم الصحية. فعلى سبيل المثال، حققت دول مثل مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس إنجازات جديرة بالثناء في مجال صحة الأم والطفل، حيث استثمرت في البنية التحتية للرعاية الصحية من خلال ضمان توفير القابلات الماهرات، وتوسيع خدمات الرعاية قبل الولادة وبعدها. وقد أدت هذه الجهود إلى مستويات منخفضة نسبياً في معدلات وفيات الأمومة ووفيات الرضع، إلا أنه لا يزال هناك تفاوت خطير بين الفئات السكانية.

وعلى النقيض من ذلك تماماً، تكافح دول مثل اليمن وسوريا في مواجهة تداعيات الصراعات التي تشهدها. وقد أدت الأزمات المستمرة إلى تعطيل خدمات الرعاية الصحية، مما ترك النساء الحوامل مع إمكانيات محدودة للحصول على خدمات الرعاية الأساسية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مثير للقلق في معدلات وفيات الأمومة ووفيات الرضع، وهي زيادات ناجمة إلى حد كبير عن أسباب يمكن الوقاية منها.

من جهة أخرى، تعتبر تونس مثالاً قوياً على التقدم في مسألة تنظيم الأسرة وتوفر الوسائل لذلك . وقد أدت الجهود التعاونية بين الحكومة ومنظمات مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى توسيع نطاق الوصول إلى مجموعة متنوعة من وسائل تنظيم الأسرة. وقد تُرجم ذلك في الواقع إلى زيادة معدلات انتشار هذه الوسائل وقدر أكبر من الاستقلالية في اتخاذ القرارات التي تخص تنظيم الأسرة. ومع ذلك، في المجتمعات الأكثر تحفظاً، قد تحد الأعراف الثقافية والقيود على الوصول إلى الرعاية الصحية للأفراد غير المتزوجين من توافر وسائل تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية.

1.3.1 التثقيف الجنسي الشامل

يختلف مدى توفر التربية الجنسية الشاملة في المنطقة العربية بشكل كبير حسب البلد والسياق المحلي. وتعد التربية الجنسية الشاملة عنصراً أساسياً في تعليم الصحة الجنسية والإنجابية، حيث تزود الشباب بالمعرفة والمهارات والسلوك والقيم التي ستمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أجسادهم وحياتهم، وتحقيق صحتهم وسلامتهم وكرامتهم.

"أظهرت نتائج تحليل بيانات استطلاع الرأي أن [70 بالمئة] من المشاركين أفادوا بأن وسائل الإعلام في بلدانهم لا تغطي قضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بشكل كافٍ واحترافي".

في بعض البلدان العربية، بُذلت جهود لدمج التربية الجنسية الشاملة في المناهج المدرسية. وغالباً ما تغطي هذه البرامج مجموعة واسعة من المواضيع التي تشمل الصحة الجنسية والإنجابية وجسم الإنسان والنمو والمساواة بين الجنسين والقبول والعلاقات. ومع ذلك، يمكن أن يختلف مدى وجودة تطبيق التربية الجنسية الشاملة. ففي تونس والمغرب والأردن ولبنان، على سبيل المثال، تم إدخال برامج التربية الجنسية الشاملة في المدارس، مع تركيز خاص على توفير معلومات دقيقة تتناسب مع العمر.

بالمقابل، في المجتمعات الأكثر تحفظاً، يمكن أن يواجه إدراج التربية الجنسية الشاملة في المناهج المدرسية مقاومة من مختلف الجهات، من بينها الجماعات الدينية والثقافية وأولياء الأمور. وفي مثل هذه الحالات، قد تكون برامج التربية الجنسية الشاملة محدودة أو قد تستبعد موضوعات معينة، مما قد يترك الشباب دون إمكانية الوصول إلى المعلومات الحيوية التي سيبحثون عنها، على الأرجح، من خلال مصادر لا يمكن الاعتماد عليها دائماً. وقد اتخذت بعض المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي تركز على الشباب في المنطقة العربية زمام المبادرة لتوفير التربية الجنسية الشاملة من خلال البرامج المجتمعية وبرامج الأقران وورش العمل، والتي تم دعم الكثير منها بشكل مباشر من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات الدولية الأخرى. وتهدف هذه المبادرات إلى سد الفجوة عندما لا يكون التعليم الرسمي قادراً على توفير معلومات دقيقة وشاملة حول الصحة الجنسية والإنجابية للشباب.

بشكل عام، وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في بعض البلدان العربية فيما يتعلق بتوفير التربية الجنسية الشاملة، لا تزال هناك تحديات في ضمان حصول جميع الشباب في المنطقة على تعليم شامل ومناسب لأعمارهم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وتعتبر المناصرة وحملات التوعية والشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية ضرورية للنهوض بالتربية الجنسية الشاملة والتوعية بحقوق الشباب في المنطقة العربية وسلامتهم.

2.3.1 الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي

يلقي العنف القائم على النوع الاجتماعي بظلاله على الصحة الجنسية والإنجابية في المنطقة العربية، مما يؤثر بشكل عميق على حياة النساء والفتيات، بحسب تقارير وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ولا يزال زواج الأطفال وما يترتب عليه مصدر قلق كبير في العديد من البلدان العربية، كما هو موثق من قِبل صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من المنظمات التي تتصدى للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وكثيراً ما يتم تزويج الفتيات الصغيرات في سن مبكرة، مما يؤدي إلى تعرضهنّ للحمل المبكر وما يرتبط به من مخاطر صحية مثل عسر الولادة والولادة المبكرة وإنجاب أطفال منخفضي الوزن عند الولادة.

وعلاوة على ذلك، قد تواجه النساء والفتيات، عند طلب الرعاية، التمييز والوصم ، بل وحتى الإيذاء الجسدي أو العاطفي، مما يفاقم ضعفهن. وبالنسبة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، يمكن أن يبرز هذا الخوف وانعدام الثقة في مقدمي الرعاية الصحية بشكل واضح، مما يمنعهنّ من طلب الرعاية والدعم الأساسيين. ولهذا السبب تحديداً تتجلى أهمية تكامل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ فهو لا يقتصر على ضمان الرعاية الشاملة فحسب، بل يؤكد أيضاً على الحاجة إلى رعاية صحية كريمة تأخذ الصدمات النفسية بالحسبان وتحترم استقلالية الأفراد وكرامتهم.

دمج الصحة الجنسية والإنجابية مع العنف القائم على النوع الاجتماعي

يعتبر دمج الصحة الجنسية والإنجابية مع العنف القائم على النوع الاجتماعي مسألة لا غنى عنها في حماية صحة النساء والفتيات ورفاهيتهن. فهذه القضايا المترابطة تتطلب اهتماماً شاملاً لضمان حصول الأشخاص المحتاجين على دعم شامل يتضمن الرعاية الطبية والاستشارة النفسية ووسائل تنظيم الأسرة وخدمات الوقاية. ويساعد الحديث عن ذلك في تمكين الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ويزيل الوصم عن المناقشات، ويدعو إلى تغييرات في السياسات، ويسلط الضوء على الحاجة الملحة لخدمات الدعم الشاملة وبرامج الوقاية.

إلى جانب ذلك، فإن إدماج هذه القضايا في التقارير يسلط الضوء على العلاقة الوثيقة بين الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يعزز فهماً أكثر شمولاً للتحديات التي تواجهها النساء والفتيات. ومن خلال عرض كلتا القضيتين، يلعب الصحفيون دوراً محورياً في تعزيز حملات الوقاية والتعليم والتوعية، وتمكين الأفراد من استقلاليتهم الجسدية والتحكم في حياتهم الجنسية والإنجابية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي نهاية المطاف، يساهم هذا النهج في تعزيز سلامة النساء والفتيات وترسيخ حقوقهن، وتعزيز التعاطف والتفاهم والعمل الجماعي نحو مجتمع أكثر إنصافاً وأماناً.

سيتم بحث قضية تناول وسائل الإعلام للعنف القائم على النوع الاجتماعي بمزيد من التفصيل في الفصل 2.

3.3.1 تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

إن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، المعروف أيضاً باسم ختان الإناث أو الاستئصال، هو ممارسة ثقافية متجذرة عميقاً ومستمرة في بعض أجزاء المنطقة العربية على الرغم من الجهود المستمرة للقضاء عليها. وينطوي على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية إزالة جزئية أو كلية للأعضاء التناسلية الأنثوية الخارجية لأسباب غير طبية، وعادة ما يتم إجراؤه للفتيات والشابات، غالباً دون موافقتهن. وهو يتسبب في مخاطر جسدية وعاطفية ونفسية شديدة ويعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان.

في المنطقة العربية، ينتشر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في بعض البلدان أكثر من بلدان أخرى، مع تفاوت كبير في معدلات انتشاره. وقد أفادت دول مثل مصر والسودان والصومال في الماضي عن ارتفاع معدلات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، في حين شهدت دول عربية أخرى انخفاضاً بسبب زيادة الوعي و الدعوات المناهضة والتدابير القضائية. ومع ذلك، فإن من المهم ملاحظة أنه حتى في المناطق التي يقل فيها معدل الإبلاغ عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، إلا أن حدوثه قد يستمر في حالات مخفية أو غير مبلغ عنها.

وقد اتخذت الجهود المبذولة لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في المنطقة العربية أوجهاً متعددة، حيث سنت العديد من الحكومات قوانين ولوائح تحظر هذه الممارسة، وشارك الزعماء الدينيون في نشر الوعي حول آثارها الضارة. بالإضافة لذلك، لعبت المنظمات المحلية والدولية، بما فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان، أدواراً محورية في دعم المبادرات المجتمعية وتوفير التثقيف حول الجوانب الصحية وحقوق الإنسان المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال التحديات قائمة، ولا تزال الأعراف الثقافية والاجتماعية، فضلاً عن قلة الوعي والتعليم، مستمرة في استدامة هذه الممارسة في بعض المجتمعات. ويتطلب التعامل مع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في المنطقة العربية نهجاً شاملاً يجمع بين الإصلاحات القانونية والتعليم والمشاركة المجتمعية والتعاون الدولي. ومن الضروري أن نفهم أن القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ليس مسألة صحية فحسب، بل هو أيضاً خطوة أساسية نحو دعم حقوق وكرامة النساء والفتيات في المنطقة. وكما هو حال قضايا حقوق الإنسان الأخرى، فإن هذا مجال تعتبر فيه الصحافة الجيدة شرطاً أساسياً لتحقيق التغيير الهادف.

إن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية هو مثال واضح على التقاطع الحتمي بين الصحة الجنسية والإنجابية وبين العنف القائم على النوع الاجتماعي. وبالإضافة إلى كونه مشكلة صحية خطيرة، فهو يعتبر أيضاً شكلاً من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يستهدف النساء والفتيات على وجه التحديد، وينتهك حقوقهنّ الأساسية واستقلالهنّ الجسدي. وهنا يأتي الدور الحيوي الذي يمكن للصحافة القيام به في مساعدة الجمهور على تكوين فهم قوي لمختلف القضايا التي تؤثر على النساء والفتيات، بالإضافة إلى العوامل المسببة والروابط التي يتضمنها.

4.3.1 في السياقات الإنسانية

تواجه البلدان العربية التي تعاني من الأزمات الإنسانية مجموعة من التحديات الملحة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، حيث تعطل هذه الأزمات أنظمة الرعاية الصحية، وتحد من الوصول إلى الخدمات الأساسية وتفاقم مواطن الضعف، خاصة بين النساء والفتيات. وتفرض

طبيعة هذه الأزمات، سواء كانت صراعات أو كوارث طبيعية أو نزوحاً، تحديات هائلة تجتمع فيما بينها ضد توفير الحقوق الجنسية والإنجابية. وتشمل هذه التحديات تعطل البنية التحتية الصحية، ومسارات الإحالة، والنقل، والموارد البشرية، وتوافر السلع الأساسية والقابلات المتمرسات، وكلها أمور تعيق توافر الخدمات الطبية وجودتها.

وقد تكون العواقب وخيمة، مع زيادة مخاطر الحمل غير المخطط له، ووفيات الأمومة والرضع، والإجهاض غير الآمن، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وضعف الصحة الجنسية. إن التصدي لهذه التحديات المعقدة أمر بالغ الأهمية، ويتطلب جهوداً متضافرة من الحكومات والمنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي مجتمعين لضمان تلبية احتياجات النساء والفتيات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية بشكل عاجل ومتفهم، حتى في خضم الأزمات.

وأثناء الأزمات، تتصاعد وتيرة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي، نظراً لعدم كفاية آليات الحماية، مما يزيد من المخاطر التي تتعرض لها المتضررات، ويتطلب في بعض الحالات، استجابة سريرية جيدة للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. كما يعد الزواج المبكر للفتيات بسبب الصعوبات الاقتصادية أو المخاوف المتعلقة بالحماية نتيجة أخرى مثيرة للقلق، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالحمل المبكر والولادة. وهناك أيضاً توثيق حديث لتأثير العيش في بيئة إنسانية متأزمة على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والبرامج المتغيرة للوقاية والاستجابة له. كما أن الوصم والتمييز، فضلاً عن قصور الحماية القانونية، تزيد من العوائق أمام الوصول إلى خدمات الرعاية، في حين يخلق التمويل المحدود وإعطاء الأولوية للصحة الجنسية والإنجابية ضمن جهود المساعدات الإنسانية فجوات في الخدمات الأساسية.

وفي الوقت نفسه، يشكل النزوح وظروف العيش في أماكن مكتظة في مخيمات اللاجئين صعوبات في الوصول إلى مرافق النظافة الصحية الآمنة أثناء الدورة الشهرية. وإضافة لذلك، يمكن أن تؤدي الاضطرابات في سلسلة التوريد والبنية التحتية للرعاية الصحية إلى نقص في وسائل منع الحمل وخدمات تنظيم الأسرة، مما يؤدي إلى الحمل غير المقصود وفقدان الاستقلالية الإنجابية.

وتتطلب المعالجة الفعالة لهذه التحديات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية جهوداً منسقة من جانب الحكومات والمنظمات الإنسانية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. كما تستلزم توفير خدمات ودعم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية يمكن الوصول إليها وحساسة ثقافياً وللنوع الاجتماعي، وكذلك الدعم لدمج الصحة الجنسية والإنجابية في جهود الاستجابة الإنسانية، والدعوة إلى الإصلاحات القانونية والسياسية، وزيادة الوعي لضمان سلامة النساء والفتيات وحقوقهنّ في الدول العربية المتأثرة بالأزمات.

مثال

رحلات التحول

تستذكر زهرة، 34 عاماً، والتي تعيش في بلدة تل مجدل بريف الحسكة شمال شرقي سوريا، قائلة: «عندما زرت العيادة للاطمئنان على حملي قبل أكثر من عام ونصف، حدث لي شيء غيّرني. فبعد المشاركة في بعض جلسات التوعية، تغيرت أفكاري حول الإنجاب تماماً».

منذ زواجها في سن السادسة عشرة، أنجبت زهرة ستة أطفال. وتلقت خلال حملها الأخير خدمات رعاية صحية شاملة، تم تقديمها عبر عيادة الصحة الجنسية والإنجابية المدعومة من صندوق الأمم المتحدة للسكان في مدينة الحسكة. ويتم تقديم جلسات التوعية حول تنظيم الأسرة التي حضرتها زهرة في كل المرافق المدعومة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث تحصل المشاركات فيها على معلومات أساسية من قبل المثقِّفين الصحيين حتى يتمكنّ من اتخاذ قرارات أفضل بشأن صحتهنّ الجنسية والإنجابية. وفي أي شهر، يقدم المرفق مثل هذه الجلسات لأكثر من 600 امرأة وفتاة مراهقة.

وتشرح زهرة، قائلة: «لقد أقنعتني الإرشادات الأساسية المقدمة في هذه الجلسات باستخدام وسائل تنظيم الأسرة من أجل صحتي وصحة أسرتي».

وقد لعبت زهرة نفسها دور المثقِّفة الصحية عندما نقلت ما تعلمته عن تنظيم الأسرة إلى زوجها، وسلطت الضوء على المخاطر التي قد تتعرض لها صحتها إذا استمروا في الإنجاب دون فترات راحة كافية. ومع تقديم المعلومات الصحيحة بالطريقة الصحيحة، وافق زوجها على ذلك.

وتضيف زهرة: «قررت تركيب اللولب في رحمي قبل سبعة أشهر، وبدأت بزيارة العيادة بانتظام للاطمئنان على حالتي الصحية». زهرة هي واحدة من حوالي 170 امرأة يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة المختلفة المقدمة في العيادة شهرياً.

تعمل زهرة ربة منزل، فيما يعمل زوجها بأجر يومي وهو المعيل الوحيد للأسرة. وكحال العديد من العائلات في ريف الحسكة، فإنهم يكافحون من أجل تغطية نفقاتهم، لا سيما في ضوء الوضع الاقتصادي المتردي والذي تعاني منه المجتمعات في جميع أنحاء سوريا. ولحسن الحظ، يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان العديد من المرافق الصحية في المحافظة، بما في ذلك عيادات الصحة الجنسية والإنجابية الثابتة حيث حصلت زهرة على الخدمات، ومركزاً طبياً حديثاً يوفر لأطفال زهرة الرعاية الطبية اللازمة إذا احتاجوا إليها.

وأضافت زهرة: «كلا المرفقين الصحيين هما وجهتنا الأولى في حال احتجنا للدعم الطبي بسبب جودة الخدمات والأدوية المقدمة فيهما».

وبالإضافة إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتدخلات المختلفة في ما يخص العنف القائم على النوع الاجتماعي، يقدم المرفق، الذي تلقت فيه زهرة الدعم، خدمات للنساء واليافعات لدعم الكشف السريري عن سرطان الثدي، وذلك لحوالي 120 امراة ومراهقة شهرياً.

ويتم بعد ذلك إحالة الحالات المشتبه فيها إلى المركز الطبي المجاور لإجراء تصوير الثدي بالأشعة السينية. كما يتعاون المرفق مع شركاء آخرين يدعمهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في الحسكة لإحالة النساء الحوامل للحصول على المساعدات النقدية والقسائم المقدمة طوال فترة الحمل وحتى ستة أشهر بعد الولادة.

5.3.1 حالة تغطية الصحة الجنسية والإنجابية

خلال العمل على تطوير هذا الدليل، عقد صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاورات متكررة مع الصحفيين في جميع أنحاء المنطقة العربية من أجل قياس حالة تقارير الصحة الجنسية والإنجابية، وفهم التحديات المستمرة، ووضع استراتيجية قابلة للتطبيق من أجل معالجتها بالشراكة مع جميع الأطراف المعنية. وخلال هذه المشاورات، أتيحت للصحفيين فرصة تبادل خبراتهم والتعرف على المجالات التي يمكن أن يقدم فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه الدعم الاستراتيجي.

وبشكل عام، أعرب الصحفيون في جميع أنحاء المنطقة عن عدم رضاهم عن معدل وجودة التقارير عن الصحة الجنسية والإنجابية، مشيرين إلى العديد من القضايا والتحديات التي تشمل:

1.5.3.1 التقارير المتفرقة والسطحية

من التحديات الكبيرة التي تواجه إعداد التقارير حول الصحة الجنسية والإنجابية في المنطقة العربية هو طبيعة التغطية غير المتسقة والسطحية في كثير من الأحيان. إذ تتسم العديد من قضايا الصحة الجنسية والإنجابية بالتعقيد وتتطلب تحليلاً متعمقاً، ولكنها غالباً ما تحظى باهتمام مؤقت أو عرضي في وسائل الإعلام. وقد يواجه الصحفيون صعوبة في تخصيص ما يكفي من الوقت والموارد لإجراء تحقيق شامل في هذه المواضيع، مما يؤدي إلى تقارير سطحية تفشل في معالجة الفروق الدقيقة والأسباب الكامنة وراء التحديات في الصحة الجنسية والإنجابية.

2.5.3.1 الرقابة على مواضيع الصحة الجنسية والإنجابية

تشكل الرقابة عائقاً كبيراً أمام إعداد التقارير عن الصحة الجنسية والإنجابية في المنطقة العربية. إذ قد تمارس هيئات التحرير والسلطات الحكومية، وحتى القراء في بعض الأحيان، ضغوطاً لتجنب تغطية قضايا الصحة الجنسية والإنجابية أو التخفيف منها. وقد تكون هذه الرقابة مدفوعة بالحساسيات الثقافية والدينية، أو الأعراف المحافظة، أو السياسات الحكومية التي تقيد المناقشات المتعلقة بالحياة الجنسية والصحة الإنجابية. وقد يمارس الصحفيون الرقابة الذاتية لتجنب الجدل أو رد الفعل العنيف أو الانتقام الذي قد يعرض حياتهم أو سلامتهم للخطر، مما يحد من عمق واتساع نطاق تقارير الصحة الجنسية والإنجابية. وفي بعض السياقات، أصبحت حتى المصطلحات الأولية للصحة الجنسية والإنجابية من المحرمات في السنوات الأخيرة، لا سيما في المجتمعات التي عانت من انتكاسات في التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان بسبب الأزمات الإنسانية المستمرة.

3.5.3.1 عدم توفر معلومات دقيقة ومتاحة باللغة العربية

غالباً ما يواجه الصحفيون صعوبة في الحصول على معلومات دقيقة ومتاحة باللغة العربية حول مواضيع الصحة الجنسية والإنجابية. إن ندرة الموارد الموثوقة يمكن أن تعيق قدرتهم على البحث وإعداد تقارير بشكل شامل حول هذه القضايا. إضافة إلى ذلك، قد تحد الحواجز اللغوية من وصولهم إلى الأبحاث الدولية وأفضل الممارسات، مما يؤثر بشكل أكبر على جودة تقارير الصحة الجنسية والإنجابية.

4.5.3.1 قلة الفرص المتاحة لبناء القدرات

قد يفتقر الصحفيون في المنطقة العربية إلى فرص لبناء القدرات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية المصممة خصيصاً لتلائم وسائل الإعلام. لذا، يعد التدريب الشامل وورش العمل حول مواضيع الصحة الجنسية والإنجابية أمراً ضرورياً لتزويد الصحفيين بالمعرفة والمهارات اللازمة لتقديم التقارير المهنية والأخلاقية. ومن دون هذه الفرص، قد يواجه المراسلون صعوبة في فهم تعقيدات الصحة الجنسية والإنجابية، ما يؤدي بدوره إلى إعداد تقارير غير دقيقة أو غير كاملة.

وتتطلب معالجة هذه القضايا جهوداً متضافرة تقوم بها المؤسسات الإعلامية والهيئات الحكومية والمجتمع المدني والشركاء الدوليون لتعزيز بيئة لا يتم فيها تشجيع ومكافأة تقارير الصحة الجنسية والإنجابية فحسب، بل حمايتها أيضاً من الرقابة والتحيز.

ويقدم الفصل الثالث عدداً من الأفكار والاستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات.

4.5.3.1 سياق واسع ومتطور

في الوقت الذي تقدم فيه الأمثلة السابقة لمحات عن المشهد المعقد للصحة الجنسية والإنجابية في المنطقة، من الأهمية بمكان أن نأخذ في الاعتبار خصوصية الظروف في كل بلد. وغالباً ما يكون التقدم نتاجاً لعوامل مختلفة، بما في ذلك السياسات الحكومية والديناميات الثقافية والدعم الخارجي من المنظمات الدولية. وتتطلب معالجة التحديات في الصحة الجنسية والإنجابية بشكل فعال اتباع نهج متعدد الجوانب، يشمل الدعوة إلى إصلاح السياسات، وحملات توعية واسعة النطاق، وجهوداً متضافرة لتوسيع نطاق الوصول إلى الرعاية الصحية، خصوصاً في المناطق الغارقة في الصراع وعدم الاستقرار، على النحو الذي بيّنته مصادر متعددة في هذا المجال.

ومن المهم أيضاً الإقرار بأن البيانات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية في المنطقة العربية يمكن أن تكون محدودة بسبب الحساسيات الثقافية والسياقات السياسية. ومع ذلك، تعمل منظمات مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان على جمع ونشر البيانات حول المؤشرات الرئيسية للصحة الجنسية والإنجابية. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن استمرار جهود الدعوة والتوعية هو مسألة بالغة الأهمية في معالجة التحديات والفروقات في الصحة الجنسية والإنجابية. وهنا يمكن للصحافة المهنية والمؤثرة أن تقدم مساهمة كبيرة.

لماذا نغطي العنف القائم على النوع الاجتماعي؟

"أريد أن أصبح صحفية لأن قصصي والعديد من القصص الأخرى يجب أن تُسمع. أريد أن أوثق كل شيء: العنف ضد النساء والأطفال، وشجاعة الأشخاص الذين يستمرون في العمل الجاد من أجل مستقبل الشعب السوري، مثل العاملين/العاملات في مجال الصحة والمتطوعين ومدراء الحالات الذين يساعدون الفتيات مثلي على إيجاد الأمل وسط هذه الفوضى".

— نالين، لاجئة سورية مراهقة تعيش في مخيم قوشتبه، إقليم كردستان العراق

2.1 تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي

تقول أمل، وهي لاجئة سورية من القامشلي بذلت قصارى جهدها للتواصل مع الصحفيين على الإنترنت بشأن القضايا التي تؤثر على النساء والفتيات السوريات: «عندما أتحدث إلى الصحفيين، أشعر في كثير من الأحيان وكأنهم لا يفهمون ما نمر به كنساء في هذا المخيم. إنه صراع يومي ونحن عاجزات بسبب التقاليد والقواعد والقوانين - أو عدم وجودها - التي تسهل على الرجال استغلالنا. نحن نبذل قصارى جهدنا، لكننا نادراً ما نرى قضايانا تتم مناقشتها».

أمل، التي لم تنج من الحرب في سوريا فحسب، بل عانت أيضاً من سنوات من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في تلك الأثناء، تردد أصوات عدد لا يحصى من الناجيات من العنف واللاتي تحطمت ثقتهنّ في وسائل الإعلام بسبب نهجها في إثارة المتلقي، وانتهاكات الخصوصية، والتقارير غير الدقيقة، وغيرها من المطبات الشائعة التي تقع فيها الصحافة غير المهنية.

يقوم الصحفيون الذين يتناولون في تقاريرهم العنف القائم على النوع الاجتماعي بمهمة صعبة ومتعددة الأبعاد. فالموضوع لم يُسأ فهمه على نطاق واسع فحسب، بل يُظهر أيضاً عمقاً وتعقيداً بالغين، متأثراً بمجموعة من العوامل. ومن الأهمية بمكان أن يحافظ الصحفيون على معايير مهنية عالية في تقاريرهم لمنع التسبب في المزيد من الضرر للناجيات. حيث يمكن للممارسات مثل اتباع أساليب غير حساسة في إجراء المقابلات، والتقارير المتحيزة، وعدم فهم الفروق القانونية الدقيقة، أن تؤدي إلى تفاقم المشكلة عن غير قصد، مما قد يؤدي إلى تعريض الناجيات لصدمة أخرى ومساعدة الجناة على التهرب من العدالة.

إن التعقيد الهائل الذي تتسم به التقارير المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي قد يثني الصحفيين عن تغطية هذه القصص، والذي قد يديم عن غير قصد ثقافة تظل فيها مثل هذه الأفعال دون معالجة ودون عقاب. ومع ذلك فإن الصحافة الفعّالة، التي يتم صقلها عبر سنوات من الخبرة والتي ترتكز على المبادئ الأخلاقية المعترف بها عالمياً، قادرة على تخطي هذه العقبات.

غالباً ما يظل العنف القائم على النوع الاجتماعي مغلفاً بالصمت في العديد من الثقافات، مما يؤدي إلى إضفاء الغموض على الموضوع وترسخ العديد من المفاهيم الخاطئة. وبالتالي، فإن فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي، والأهم من ذلك، فهم العوامل المسببة له والمساهمة فيه، أمر ضروري لإعداد تقارير دقيقة وحساسة.

يعد العنف القائم على النوع الاجتماعي قضية واسعة الانتشار في مجال حقوق الإنسان ويترتب عليه آثار عالمية.

العنف القائم على النوع الاجتماعي هو مصطلح واسع يشمل أي فعل ضار يُرتكب ضد إرادة الفرد بناءً على الاختلافات الاجتماعية بين الذكور والإناث. ويتجلى ذلك في أشكال مختلفة، بما فيها الأذى أو المعاناة الجسدية أو الجنسية أو النفسية، والتهديد بمثل هذه الأفعال، والإكراه، وغيرها من انتهاكات الحرية الشخصية.

في معظم البلدان، تشكل أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي انتهاكاً مباشراً للقوانين المحلية، إلا أن تعريفات هذه القوانين والسياسات وتنفيذها يختلف اختلافاً كبيراً حول العالم. من منظور إنساني، يعتبر الاعتراف بالعنف القائم على النوع الاجتماعي باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان وظاهرة اجتماعية واسعة النطاق أمراً بالغ الأهمية. وينبغي أن يقع هذا الفهم في صميم جهود الصحفيين لإعداد تقارير عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتسليط الضوء على وطأته والحاجة الملحة للاهتمام به عالمياً واتخاذ التدابير لمعالجته.

يمكن تصنيف نطاق العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن عدة فئات، تشمل كل منها أشكالاً مختلفة من العنف.

2.1.2 العنف الجنسي

يشمل العنف الجنسي مجموعة من الأفعال التي تنتهك الاستقلال الجنسي للفرد وسلامته دون موافقته. ومن أشد أشكال العنف الجنسي هو الاغتصاب، الذي يتضمن إيلاج القضيب أو أجزاء أخرى من الجسم أو بأشياء أخرى في المهبل أو الشرج أو الفم دون رضا. ولا يقتصر هذا النوع من العنف على كونه انتهاكاً عميقاً للسلامة الجسدية للشخص فحسب، بل يترتب عليه أيضاً آثار نفسية عميقة. وغالباً ما تعاني الناجيات من صدمة نفسية يمكن أن تؤدي إلى حالات نفسية طويلة الأجل مثل اضطراب ما بعد الصدمة، والاكتئاب، والقلق.

كما يترتب على العنف الجنسي آثار مجتمعية أوسع نطاقاً، إذ يرسخ عدم المساواة بين الجنسين ويمكن أن يساهم في ثقافة الصمت والوصم بالعار الذين يلفّان الاعتداء الجنسي. وفي العديد من المجتمعات، غالباً ما يواجه ضحايا العنف الجنسي عوائق كبيرة في السعي لتحقيق العدالة بسبب الوصم وسلوكيات إلقاء اللوم على الضحية وأوجه القصور في النظام القانوني. ويتطلب التصدي للعنف الجنسي نهجاً متعدد الأبعاد، يشمل الإصلاحات القانونية، والبرامج التعليمية لتغيير السلوك المجتمعي، وتوفير أنظمة الدعم للناجيات.

3.1.2 الاعتداء الجنسي

الاعتداء الجنسي هو شكل من أشكال العنف الجنسي الذي يشمل الاتصال الجنسي غير التوافقي دون إيلاج، مثل محاولة الاغتصاب أو التقبيل غير المرغوب فيه أو المداعبة أو لمس الأعضاء التناسلية والأرداف. ويمكن أن يسفر عن مجموعة من المشاكل النفسية والعاطفية، منها الشعور بالعار، والذنب، والتوتر بعد الصدمة. ويمكن أن تمتد تأثيراته على المدى الطويل، وأن تؤثر على العلاقات والصحة الجنسية والسلامة العامة. ويتطلب التصدي للاعتداء الجنسي اتباع نهج يراعي الثقافة، والتعليم، وأطراً قانونية صارمة لحماية الأفراد وضمان مساءلة الجناة.

4.1.2 الاعتداء الجسدي

يشمل الاعتداء الجسدي أعمال العنف التي تسبب الألم الجسدي أو المعاناة أو الإصابة التي ليست ذات طبيعة جنسية. ويشمل ذلك الضرب والصفع والخنق والقطع والدفع والحرق وإطلاق النار والاعتداء بالأحماض الحارقة واستخدام الأسلحة. ويمكن أن يؤدي الاعتداء الجسدي إلى ضرر جسدي فوري ومشاكل صحية طويلة الأمد تتضمن الألم المزمن والإعاقة.

يمكن أن يكون للتأثير النفسي للاعتداء الجسدي نفس القدر من الخطورة، حيث يؤدي إلى الشعور بالخوف والقلق والضعف. وفي كثير من الحالات، يقع الاعتداء الجسدي في سياق العنف المنزلي، حيث يكون الجاني في كثير من الأحيان شريكاً حميماً أو أحد أفراد الأسرة. وتتضمن معالجة الاعتداء الجسدي مجموعة من التدخلات القانونية والاجتماعية والرعاية الصحية لحماية الضحايا ومحاسبة الجناة وتوفير الدعم وإعادة التأهيل للمتضررات.

5.1.2 زواج الأطفال والزواج القسري

يعرّف خبراء العنف المبني على النوع الاجتماعي زواج الأطفال بأنه زواج رسمي أو ارتباط غير رسمي يكون فيه عمر أحد الطرفين أو كليهما أقل من 18 عاماً. وعلى الرغم من عدم قانونيته في العديد من البلدان، إلا أن هذه الممارسة لا تزال منتشرة على نطاق واسع. وعلى الصعيد العالمي، تتزوج واحدة من كل خمس فتيات أو تعيش في علاقة غير رسمية قبل أن تبلغ سن 18 عاماً. كما يعرّض زواج الأطفال حياة وصحة الفتيات الصغيرات للخطر الشديد، مما يحد من فرصهنّ في المستقبل. وغالباً ما تحمل الفتيات اللاتي يُجبرن على زواج الأطفال وهنّ في سن المراهقة، مما يزيد بشكل كبير من خطر حدوث مضاعفات أثناء الحمل أو الولادة، وهو السبب الرئيسي للوفاة بين المراهقات الأكبر سناً.

وعلى غرار ذلك، غالباً ما ينجم الزواج القسري، حيث يتم تزويج المرأة أو الفتاة رغماً عنها، عن أنماط أوسع من العنف المبني على النوع الاجتماعي ويساهم في وقوعه. وهو عادة مرتبط بأشكال أخرى من سوء المعاملة، مثل العنف الأسري والاستغلال الجنسي. ويحرم الزواج القسري الأفراد من استقلاليتهم ويمكن أن تترتب عليه آثار خطيرة على صحتهم وسلامتهم.

وتتطلب معالجة قضيتي زواج الأطفال والزواج القسري نهجاً شاملاً، يشمل التدابير القانونية لمنع الزواج القسري والمعاقبة عليه، وبرامج التعليم والتمكين للأفراد المعرضين للخطر، وخدمات الدعم للناجيات.

6.1.2 الحرمان من الموارد أو الفرص أو الخدمات

يتضمن هذا الشكل من العنف القائم على النوع الاجتماعي حرمان الأفراد من الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك حرمان الأرملة من الميراث، أو أخذ الشريك للراتب قسراً، أو منع استخدام وسائل منع الحمل، أو منع الفتاة من الالتحاق بالمدرسة. ولا ينتهك هذا الحرمان الحقوق الأساسية للأفراد فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى إدامة عدم المساواة بين الجنسين ويعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتتطلب معالجة هذه المشكلة تغييراً منهجياً، بما فيه إدخال الإصلاحات القانونية لضمان المساواة في الحقوق وإمكانية الحصول عليها، والبرامج الاجتماعية لدعم الفئات المهمشة، والمبادرات التعليمية لتغيير السلوكيات المجتمعية.

7.1.2 العنف النفسي

ينطوي عن هذا النوع من العنف على إلحاق الألم أو الإصابة النفسية أو العاطفية، ومنها التهديد بالعنف الجسدي أو الجنسي والترهيب والإذلال والعزلة القسرية والمطاردة والمضايقة وتدمير المقتنيات الشخصية. ويمكن أن يكون الإيذاء النفسي ضاراً مثل العنف الجسدي، وأن يؤدي إلى مشاكل عاطفية ونفسية على المدى الطويل. كما يمكن أن يقلل من احترام الذات، وأن يؤدي إلى الشعور بالعجز والقلق والاكتئاب. ويتطلب التصدي للإيذاء النفسي الاعتراف بخطورته، وتقديم خدمات الدعم والمشورة للناجيات، وتفعيل الأطر القانونية لحماية الأفراد ومحاسبة المعتدين.

8.1.2 العنف القائم على النوع الاجتماعي باستخدام بالتكنولوجيا

يعد العنف القائم على النوع الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا مصدر قلق كبير ومتزايد في جميع أنحاء العالم. ويستخدم هذا الشكل من العنف الأدوات أو التقنيات الرقمية لإلحاق الضرر، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم أشكال العنف غير المرتبطة بالإنترنت مثل التحرش الجنسي والمطاردة وعنف الشريك الحميم و الاتجار والاستغلال الجنسي. وهو يشمل مجموعة من الأفعال مثل إساءة استخدام الصور الحميمية، والتشهير، ومشاركة الصور «التي يتم إنتاجها باستخدام تقنية التزييف العميق»، والمضايقات عبر الإنترنت.

وقد وجدت دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في منطقة الدول العربية أن 60 بالمئة من مستخدمي الإنترنت من النساء تعرضن للعنف عبر الإنترنت، والذي خلصت الدراسة إلى أنه يمثل تهديداً خطيراً لسلامة المرأة الجسدية وصحتها النفسية. وبالنسبة لامرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء، لم يقتصر العنف على الفضاء الرقمي فحسب، حيث تُظهر بيانات برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان أن فئات معينة تعتبر معرضة بشكل خاص لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك الفتيات المراهقات والشابات، والنساء في الحياة العامة مثل المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات، والنساء اللواتي يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز مثل النساء ذوات الإعاقة، وذوات البشرة الملونة، والمهاجرات والمتنميات إلى مجتمع الميم.

وبالنسبة للمستهدفات بالعنف القائم على النوع الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا، يمكن أن تكون العواقب بعيدة الأثر، بما في ذلك الوصم بالعار، وفقدان سبل العيش، وما يسمى بجرائم «الشرف».

يمكن العثور على إرشادات إضافية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا في هذه الوثيقة. كما يمكن العثور على تعريفات للمصطلحات الأخرى المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في الملحق الأول من هذا الدليل، أو في قائمة مصطلحات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

9.1.2 من هم المعرضون للخطر؟

العنف القائم على النوع الاجتماعي هو قضية عميقة ومنتشرة تؤثر في الغالب على النساء والفتيات، وهي متجذرة بعمق في المعتقدات الأبوية والأعراف المجتمعية. ويشمل هذا النوع من العنف مجموعة من السلوكيات الضارة الموجهة ضد الأفراد على أساس نوعهم الاجتماعي، ويرسخه عدم المساواة بين الجنسين واختلال توازن القوى على المدى الطويل.

وغالباً ما يُنظر إلى النساء والفتيات، بسبب الهياكل الأبوية السائدة في العديد من المجتمعات، على أنهن تابعات، مما يجعلهنّ معرضات بشكل خاص لمختلف أشكال العنف. ولا يقتصر هذا الضعف على مناطق أو ثقافات محددة، بل هو ظاهرة عالمية تتأثر بالمؤسسات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والدينية والقانونية التي غالباً ما تعزز هيمنة الذكور.

نرجس، وهي فتاة مراهقة من القامشلي في سوريا، تصور هذا الواقع بشكل مؤثر: «كفتاة، أشعر دائماً وكأنني أسير وألف عين تراقبني، وأن سكيناً غير

مرئية مثبتة على حنجرتي. كل كلمة، وكل نظرة، وكل خطوة تحمل في طياتها إهانة لشرف عائلتي». وتروي تجربة نرجس، وهي أيضاً إحدى الناجيات من العنف الجنسي، تجارب عدد لا يحصى من الفتيات والنساء في جميع أنحاء العالم، اللاتي يتعين عليهنّ مواجهة تهديد العنف المستمر في حياتهنّ اليومية.

وفي الوقت نفسه، فإن الأفراد ذوي الميول الجنسية والهوية الجندرية والتعبير والخصائص الجنسية المتنوعة، هم أيضاً أكثر عرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الوصم وعدم كفاية الحماية القانونية. وغالباً ما يواجه هؤلاء الأفراد عنفاً يهدف إلى معاقبة أو «تصحيح» عدم التزامهم بالمعايير النوع الاجتماعي التقليدية، بدءاً من الإساءة اللفظية إلى العنف الجسدي والجنسي. ويؤدي التردد في الإبلاغ عن هذه الحوادث، الذي يكون مدفوعاً بالخوف من المزيد من التمييز، إلى نقص التقارير حول هذه الحوادث، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى سياسات وأطر قانونية أكثر شمولاً لحماية ودعم الأشخاص المعرضين للخطر.

وفي بعض السياقات، مثل الاعتقال والتعذيب، يمتد العنف القائم على النوع الاجتماعي أيضاً إلى الرجال والفتيان، لا سيما عندما يتم استخدام العنف لفرض معايير وتعبيرات صارمة تتعلق بالنوع الاجتماعي . وفي بعض الحالات، قد يتعرض الرجال والفتيان للعنف الجنسي بهدف تأكيد السلطة والهيمنة وتعزيز المفاهيم التقليدية للذكورة. ويؤكد هذا البعد من العنف القائم على النوع الاجتماعي طبيعته المتجذرة داخل الإطار المجتمعي، ويكشف امتداده لما هو أبعد من أعمال العنف نفسها. كما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعايير والقوالب النمطية الراسخة التي تكمن في جوهر تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي.

2.2 جذور عميقة

إن للأسباب الجذرية للعنف القائم على النوع الاجتماعي أوجه متعددة ومتأصلة بعمق في الهياكل المجتمعية، مما يتطلب فهماً دقيقاً، خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يقومون بتغطية هذه القضية.

ويتجذر العنف القائم على النوع الاجتماعي، في جوهره، في المعتقدات السائدة حول هيمنة الذكور، والتي غالباً ما تضع النساء والفتيات في خطر متزايد للتمييز والتهميش. هذه التفاوتات القائمة على النوع الاجتماعي لا تتعلق بالقوة البدنية فحسب، بل تشمل كذلك أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية، تؤدي إلى اختلال توازن القوى بين الرجال والنساء. وهذا الاختلال في التوازن هو المحرك الرئيسي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، لأنه يعزز بيئة من المرجح أن يحدث فيها العنف ضد النساء والفتيات ويتم التسامح معه.

ويصبح الوضع أكثر خطورة خلال الأزمات الإنسانية. ففي مثل هذه السيناريوهات، غالباً ما تكون آليات الحماية المتبعة وشبكات الدعم الاجتماعي التي قد توفر بعض الضمانات ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي ضعيفة أو غائبة تماماً. ويمكن للفوضى وعدم الاستقرار الناجمين عن ذلك أن يؤديا إلى تفاقم خطر العنف، مما يجعل النساء والفتيات أكثر عرضة للخطر.

وعلاوة على ذلك، تلعب المعايير والقوالب النمطية المجتمعية دوراً مهماً في كل من وقوع العنف القائم على النوع الاجتماعي وإدامته. وغالباً ما تملي الأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي المتعارف عليها اجتماعياً تسلسلاً هرمياً يكون فيه الرجال مهيمنين بينما تكون النساء خاضعات لهم، والذي يؤدي بالتالي إلى تطبيع بل وإضفاء الشرعية على العنف ضد النساء والفتيات. ويمكن أن تتجلى هذه الصور النمطية بطرق مختلفة، بدءاً من تعزيز أدوار الجنسين إلى إلقاء اللوم صراحة على الضحية في حالات العنف.

وإضافة إلى ذلك، غالباً ما يؤدي التمييز بين الجنسين إلى تقليل فرص حصول المرأة على الموارد والحقوق والفرص، مما يزيد من ترسيخ وضعها التبعي. إن منهجية عدم المساواة هذه تعني أن النساء غالباً ما يعتمدن اقتصادياً على الرجال، وهو ما يجعل من الصعب عليهنّ الهروب من الظروف التعسفية وطلب المساعدة.

من هنا، تتطلب معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي معالجة هذه الأسباب الأساسية - من خلال تحدي المعتقدات والقوالب النمطية المترسخة حول النوع الاجتماعي، وإعادة توزيع السلطة بشكل أكثر إنصافاً بين الجنسين، وضمان حصول النساء والفتيات على فرص متساوية في الوصول إلى الموارد والفرص. كما تنطوي على تأسيس أنظمة قوية يمكنها تحمل الاضطرابات الناجمة عن الأزمات الإنسانية لحماية الضعفاء. ويعتبر هذا النهج الشامل ضرورياً للحد بشكل فعال من العنف القائم على النوع الاجتماعي والقضاء عليه في نهاية المطاف.

3.2 عواقب بعيدة المدى

على المستوى الفردي، يواجه الناجون من العنف القائم على النوع الاجتماعي آثاراً صحية خطيرة فورية وعلى المدى البعيد . وهي تشمل مجموعة متنوعة من الاضطرابات النفسية مثل القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة. ويمكن أن تترك صدمة العنف القائم على النوع الاجتماعي ندوباً عاطفية دائمة، تؤثر على الصحة النفسية للناجين ورفاهيتهم العامة.

أما من الناحية الجسدية، فيمكن أن يكون وقع التأثير شديداً، حيث تعاني الناجيات في كثير من الأحيان من إصابات خطيرة، وحالات حمل غير مرغوب فيها، ومضاعفات من عمليات الإجهاض غير الآمنة، والأمراض المنقولة جنسياً، وفي الحالات الأكثر مأساوية، الموت بسبب العنف الذي تعرضن له.

وإلى جانب الآثار الجسدية والنفسية، يحمل العنف القائم على النوع الاجتماعي عبئاً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً على الناجيات. إذ يعد الوصم نتيجة شائعة ومنهكة تؤدي في كثير من الأحيان إلى النبذ من الأسر والمجتمعات. ولا يقتصر هذا الاستبعاد الاجتماعي على حرمان الناجيات من شبكات الدعم المهمة فحسب، بل يمكن أن يؤدي أيضاً إلى صعوبات اقتصادية، إذ قد يفقدن بسببه إمكانية الوصول إلى الموارد المشتركة أو فرص العمل. ويمكن للوصم المرتبط بالعنف القائم على النوع الاجتماعي أن تتصاعد إلى مخاطر متزايدة تتمثل في مزيد من الاستغلال والعنف، بما في ذلك حالات قصوى من الانتقام، مثل ما يسمى بجرائم الشرف، حيث ينتقم أفراد الأسرة أو المجتمع بعنف من الناجيات.

وعلى المستوى المجتمعي الأوسع، فإن آثار العنف القائم على النوع الاجتماعي مدمرة بالقدر ذاته. فهو يمثل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان ويعكس قضايا أعمق تتعلق بالظلم وعدم المساواة بين الجنسين. إن الخوف والصدمة النفسية الناتجين عن العنف القائم على النوع الاجتماعي يقوضان النسيج الاجتماعي، حيث يؤثران على الشعور بالأمن والثقة داخل المجتمعات. إضافة لذلك، عندما يضمن مرتكبو العنف القائم على النوع الاجتماعي الإفلات من العقاب، فإن ذلك يبعث برسالة خطيرة من شأنها أن تقوّض سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

وعلاوة على ذلك، يساهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في تقويض الحريات المدنية والتقدم الاجتماعي. فهو يخنق أصوات النساء والفتيات ومشاركتهنّ في الحياة العامة، ويحد من مساهمتهنّ في جهود التنمية وإرساء السلام. وغالباً ما تشهد المجتمعات التي تتسامح مع العنف القائم على النوع الاجتماعي إعاقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتسم نصف سكانها بعدم المقدرة على المشاركة الكاملة والمساهمة في رفاهية المجتمع. وهذا يخلق عائقاً كبيراً أمام تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة، مما يؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف خلال الأزمات الجيوسياسية والاقتصادية والإنسانية.

4.2 العنف القائم على النوع الاجتماعي والبيانات المرتبطة به

يكتسب انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي أهمية بالغة في مجال حقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية، ومع ذلك، فإن قياس مدى انتشاره بدقة يطرح تحديات كبيرة. وتزداد هذه التحديات بشكل كبير خلال الأزمات الإنسانية، حيث تعيق القيود المفروضة على الخدمات، والمخاوف الأمنية، وقضايا الوصول، جمع البيانات (ولماذا لا يشجع خبراء العنف القائم على النوع الاجتماعي جمع بيانات الانتشار في مثل هذه الأماكن). علاوة على ذلك، فإن الوصم الذي يحيط بالعنف القائم على النوع الاجتماعي غالباً ما يشكل حاجزاً يمنع الناجين من الإبلاغ، والذي يؤدي إلى انخفاض كبير في توافر البيانات بسبب عدم الإبلاغ عن الحالات.

وعادةً ما تعكس البيانات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي تلك الحوادث التي تم الإبلاغ عنها فقط، والتي يُعتقد أنها لا تشكل سوى جزء صغير من الحالات الفعلية. وقد وجدت دراسة نُشرت في المجلة الأمريكية لعلم الأوبئة أن حوالي 7 بالمئة فقط من الناجيات في البلدان النامية يبلغن عن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي لمقدمي الخدمة، وأقل من النصف (46 بالمئة) لا يكشفن عن تجاربهنّ لأي شخص على الإطلاق، بما في ذلك العائلة أو الأصدقاء.

ويرجع هذا الشح في الإبلاغ إلى عدة عوامل، منها الخوف من عدم تصديقهن، وإلقاء اللوم على الضحية، والنبذ الاجتماعي، والتداعيات المحتملة من الجناة.

خلال حالات الطوارئ وفي الأوضاع الإنسانية، يتم ثني الصحفيين بقوة عن متابعة بيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي والاعتماد عليها.

إن بيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي ليست ضرورية حقاً لقياس ما إذا وقعت حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي أم لا، إذ أثبتت التجارب السابقة بما فيه الكفاية أن مخاطر هذا العنف تزداد بشكل كبير في ظل هذه الظروف. وبدلاً من ذلك، من الأهمية بمكان للصحفيين أن يركزوا على التفاوتات المتأصلة في القوى المسيطرة، وعدم المساواة، والأعراف والممارسات الضارة التي تجعل النساء والفتيات أكثر عرضة لخطر العنف، بالإضافة إلى تسليط الضوء على كيفية تأثير الوضع على النساء والفتيات ومختلف أشكال العنف التي يتعرضن لها.

وبالنظر إلى هذه الظروف، يتبين أن أفضل البيانات المتاحة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي غالباً ما تأتي من التقييمات والتحليلات النوعية. ومع ذلك، فإن تفسير مثل هذه البيانات محفوف بالتعقيدات. فعلى سبيل المثال، قد لا تعكس الزيادة في الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بالضرورة ارتفاعاً فعلياً في الحالات، ولكن يمكن أن تعزى إلى عوامل مثل تدشين منصة جديدة للإبلاغ أو حملات توعية تشجع النساء على الإبلاغ وتوفير المزيد من خدمات الاستجابة.

1.4.2 لماذا لا يتم الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بصورة كافية في جميع أنحاء العالم؟

يعد النقص في الإبلاغ عن العنف الجنسي في جميع أنحاء العالم قضية معقدة تتأثر بعوامل مختلفة. فغالباً ما تؤدي وصمة المجتمع بالعار إلى إسكات الضحايا اللواتي يخشين العواقب من الجناة أو مجتمعهن. ويمكن أن يشمل ذلك تداعيات مالية، أو خطر فقدان المسكن، أو حتى حضانة الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نقص كبير في المعلومات حول آليات الإبلاغ والإجراءات القانونية، والتي قد تكون شاقة على الناجيات. كما تفتقر العديد من الضحايا إلى الثقة في الشرطة والهياكل القانونية، حيث يشعرن بأن شكواهنّ قد لا تؤخذ على محمل الجد أو يتم التعامل معها بحساسية.

"ويتجذر العنف القائم على النوع الاجتماعي، في جوهره، في المعتقدات السائدة حول هيمنة الذكور، والتي غالباً ما تضع النساء والفتيات في خطر متزايد للتمييز والتهميش. هذه التفاوتات القائمة على النوع الاجتماعي لا تتعلق بالقوة البدنية فحسب، بل تشمل كذلك أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية، تؤدي إلى اختلال توازن القوى بين الرجال والنساء".

كما يؤدي غياب خدمات الدعم إلى تفاقم المشكلة، مما يترك الناجيات دون المساعدة والتوجيه اللازمين. وفي بعض الحالات، يمكن للخوف من الترحيل أن يمنعهنّ من الإبلاغ، خاصة بين المهاجرات واللاجئات. كما أن التكلفة العالية للإجراءات القانونية قد تشكل عائقاً كبيراً. علاوة على ذلك، في العديد من البلدان، لا يتم تجريم العنف ضد المرأة في القانون، الأمر الذي لا يقتصر على الحد من إمكانية لجوء الناجيات للقانون فحسب، بل يديم أيضاً ثقافة يتم فيها تطبيع هذا العنف أو التغاضي عنه. وتساهم هذه العوامل مجتمعة في نقص الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق واسع، مما يؤكد الحاجة إلى تغيير منهجي وزيادة الدعم الموفّر للناجيات.

2.4.2 لماذا تعد بيانات الانتشار إشكالية؟

تشير بيانات الانتشار إلى نسبة السكان المتأثرين بحالة أو حدث معين في وقت محدد أو خلال فترة زمنية محددة. وفي سياق العنف القائم على النوع الاجتماعي، تشير بيانات الانتشار إلى النسبة المئوية للأفراد في مجموعة سكانية معينة ممن تعرضوا لهذا النوع من العنف.

ويعد جمع و/أو الإبلاغ عن بيانات انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي عملية صعبة ومكلفة وتستغرق وقتاً، لا سيما في السياقات التي لا يتم فيها هذا الجمع بشكل روتيني كجزء من الإحصاءات الوطنية. وفي الأوضاع الإنسانية، لا يعتبر هذا الجمع غير أخلاقي فحسب، بل يستحيل إجراؤه بشكل صحيح إلى حد كبير. وعلى هذا النحو، فإن الضغط من أجل تقديم أرقام ملموسة يمكن أن يؤدي إلى تداول تقديرات غير دقيقة أو تبادل إحصاءات خالية من السياق الضروري.

تكمن جاذبية بيانات الانتشار في أنها يمكن أن تقدم لمحة مفيدة (وإن لم تكن دائماً دقيقة تماماً) عن مدى انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي بين السكان خلال فترة محددة. ومع ذلك، كما أظهرت الأبحاث المكثفة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن هذه البيانات لا تكفي لتشكيل فهم كامل لتجارب النساء والفتيات في حالات الأزمات. فهي توفر رؤية محدودة للمخاطر المرتبطة بالعنف، والاحتياجات المحددة للناجيات، وبالتالي فإن فائدتها لتطوير برامج استجابة قوية محدودة.

ولذلك فإن فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي وإعداد التقارير عنه يتطلبان نهجاً دقيقاً يتجاوز بيانات الانتشار، فهو يتطلب تقدير التعقيدات التي ينطوي عليها الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، والحساسية للأسباب التي لا تعد ولا تحصى التي تمنع الناجيات من الحديث عن تجاربهن، والالتزام بتوفير تغطية غنية ودقيقة ومتعاطفة من حيث السياق. ويعد هذا النهج ضرورياً ليس فقط للصحافة الأخلاقية، ولكن أيضاً للمساهمة الفعالة في الخطاب الأوسع حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والدعوة إلى تغيير هادف.

5.2 في السياقات الإنسانية

في الأزمات الإنسانية، مثل تلك الناجمة عن الصراعات الجيوسياسية أو الكوارث الطبيعية، يتصاعد خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل ملحوظ. وغالباً ما تؤدي حالات الطوارئ هذه إلى فصل النساء والفتيات عن أسرهنّ وعن أنظمة الدعم المجتمعية. وتؤدي الفوضى الاجتماعية الناتجة عن ذلك إلى تعطيل الأعراف والسلوكيات التقليدية وخلق نقاط ضعف، مما يخلق أرضاً خصبة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

كما يزيد النزوح الجماعي من تفاقم الوضع، مما يؤدي إلى زيادة العنف. فهو يعطل الشبكات المجتمعية ويعزز البيئات التي تؤدي إلى انعدام القانون، حيث يمكن أن تتوسع رقعة العنف القائم على النوع الاجتماعي دون رادع. وتتميز الأسباب الجذرية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، المتأصلة بعمق في الهياكل المجتمعية، بالتمييز بين الجنسين واختلال توازن القوى الأساسي بينهما.

ومع وجود العديد من البلدان في المنطقة التي تعاني من أزمات حادة وممتدة، ارتفعت مخاطر العنف ضد النساء والفتيات ارتفاعاً كبيراً. وعلى الرغم من الجهود الجارية للحيلولة دون وقوع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في الدول العربية، إلا أنه لا يزال يمثل قضية منتشرة وحرجة. كما تشمل الأشكال الشائعة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة القيود على الحركة، والتحرش الجنسي، والعنف الجنسي، وزواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على سبيل المثال، كان العنف القائم على النوع الاجتماعي مشكلة كبيرة، حيث ساهمت عوامل مثل الفقر وعدم الاستقرار والصراع السياسي وتدهور الظروف المعيشية في تعقيدها. وقد تفاقم الوضع بسبب انخفاض الإقبال على الخدمات متعددة القطاعات المتصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، إذ تسعى أقل من 2% من الناجيات إلى الحصول على خدمات الرعاية الصحية أو الخدمات القانونية أو خدمات الحماية بسبب ضعف أنظمة الحماية وآليات الإحالة الوطنية.

وفي سوريا، بعد مرور أكثر من عقد على الأزمة التي اندلعت في عام 2011، أصبح العنف القائم على النوع الاجتماعي أمراً طبيعياً وواقعاً يومياً، في ظل تزايد التقارير عن العنف الأسري، وزواج الأطفال، والاستغلال والاعتداء الجنسي، والعنف الجنسي، وأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا. وبحسب وصف مريم، التي تبلغ من العمر 16 عاماً من حلب: «بالنسبة للفتيات في مثل سنّنا، سرعان ما أصبحت الحياة سجناً مفتوحاً بعد الحرب. ففجأة، طُلب منا ألا نغادر منازلنا لأننا قد نتعرض للمضايقات أو الاغتصاب أو الاختطاف. وقيل لي أن الزواج هو طريقي الوحيد إلى الأمان الحقيقي، لكنني لا أريد أن أتزوج. أنا ببساطة لست مستعدة.»

ويوجد في اليمن، وسط واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية، حوالي 2.6 مليون امرأة وفتاة معرضات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، مع 52,000 إمرأة يواجهن خطراً متزايداً للعنف الجنسي بما في ذلك الاغتصاب. وقد أدى تصاعد الصراع والتداعيات الإنسانية التي تلت ذلك إلى إضعاف وضع النساء والفتيات في المجتمع اليمني، مما أدى إلى التآكل الوشيك لآليات الحماية الخاصة بهنّ وزيادة تعرضهنّ للعنف وسوء المعاملة.

وفي السودان، أدت سنوات من الصراع والنزوح الجماعي إلى جعل وضع النساء والفتيات لا يحتَمل. حيث أظهرت البيانات التي جمعها صندوق الأمم المتحدة للسكان أن العنف القائم على النوع الاجتماعي منتشر على نطاق واسع وأصبح متجذراً بعمق في النسيج المجتمعي، حيث تواجه النساء والفتيات مخاطر متزايدة للاستغلال الجنسي والاتجار وغير ذلك من أشكال الانتهاكات وسط عدم الاستقرار الاقتصادي والمجتمعي. وكانت

هناك أيضاً تقارير واسعة النطاق عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ضد النساء والفتيات النازحات داخلياً واللاجئات منذ اندلاع القتال، بما في ذلك روايات مثيرة للقلق عن العنف الجنسي الذي ترتكبه القوات المسلحة.

وفي العراق، شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في العنف ضد النساء والفتيات، حيث يتعرض ما يقرب من مليون امرأة وفتاة لخطر أحد أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، خاصة عنف الشريك الحميم، مع احتمال عدم الإبلاغ عن العديد من الحالات بسبب الضغوط المجتمعية. وعلاوة على ذلك ذلك، يقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن 10 في المئة من الفتيات تحت سن 14 عاماً ربما تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في عام 2018، بينما أظهرت تقديرات عام 2015 أنه من بين الأمهات اللواتي شملهن الاستطلاع، أبلغت 44.8 في المئة منهنّ عن تعرضهنّ لهذه الممارسة.

وفي مصر، حيث تعاني حوالي 7.8 مليون امرأة من جميع أشكال العنف سنوياً، يبلغ معدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بين النساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً 92 في المئة. وفي غضون ذلك، فيما لا تزال ليبيا تواجه أزمة إنسانية طويلة الأمد تؤثر على أكثر من 400,000 امرأة وفتاة، مع وجود أكثر من 37,000 امرأة في سنّ الإنجاب في حاجة ماسة إلى الحماية والخدمات.

6.2 دور الصحفيين

يلعب الصحفيون دوراً حيوياً في معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهي قضية غالباً ما تكون مغلفةً بثقافة الصمت والمحرمات. ولا يقتصر هذا الصمت على كونه مجرد أثر جانبي للأعراف المجتمعية فحسب، بل هو أيضاً عائق يديم دائرة العنف. ومن خلال إعطاء المساحة الكافية لهذا الموضوع في الإعلام، يمكن للصحفيين أن يلعبوا دوراً محورياً في تحدي الوضع الراهن وطرح القضية للنقاش العام. وندرج فيما يلي بعض المنافع العديدة لإعداد التقارير، أخلاقياً ومهنياً، عن هذه الآفة العالمية.

رفع مستوى الوعي: غالباً ما يظل العنف القائم على النوع الاجتماعي مغلفاًبالسرية، والوصم، ويساء فهمه. ويتمتع الصحفيون بالقدرة على كسر حلقة الصمت هذه، وتسليط الضوء على الحقائق المتصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ورفع مستوى الوعي العام. فمن خلال تقاريرهم، يمكنهم المساعدة في تصحيح المفاهيم الخاطئة وتثقيف الجمهور حول طبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي وأسبابه وآثاره. ويعتبر هذا الوعي المتزايد أساسياً في التغيير المجتمعي، ويمهد الطريق للمناقشات والإجراءات المجتمعية لمعالجة هذه القضية العالمية.

تعزيز صدى الاصوات: كثيراً ما تشعر الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي بأن لا صوت لهن، وأنهنّ معزولات ويعانين من الوصم . ويمكن للتغطية الصحفية الأخلاقية والحساسة التي يقدمها الصحفيون أن توفر لهؤلاء الناجيات منصة لمشاركة قصصهن. ولا يقتصر ذلك على الإقرار بتجاربهن فحسب، بل يمكّنهن أيضاً والأخريات في مواقف مماثلة. ومن الأهمية بمكان أن يتعامل الصحفيون مع هذه القصص بتعاطف واحترام، ما يضمن الحفاظ على كرامة الناجيات وسلامتهن.

تحدي الأعراف والقوالب النمطية الضارة: إن العنف القائم على النوع الاجتماعي متجذر بعمق في عدم المساواة بين الجنسين والأعراف المجتمعية التي تديم التمييز ضد النساء والفتيات. ويلعب الصحفيون دوراً رئيسياً في تحدي هذه المعايير والقوالب النمطية عبر تسليط الضوء على الظلم وعدم المساواة المتأصل الذي يؤدي إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي. فمن خلال التقارير الاستقصائية والسرد القصصي المدروس، يمكنهم انتقاد الأعراف المجتمعية التي تم قبولها منذ فترة طويلة دون تفكّر وتشكيك.

التأثير على السياسات والإصلاحات القانونية: يمكن للتغطية الإعلامية للعنف القائم على النوع الاجتماعي أن تمارس ضغوطاً على صناع السياسات والحكومات لسنّ أو تعزيز القوانين والسياسات التي توفر الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. حيث يمكن للصحفيين مساءلة السلطات عن تنفيذ هذه السياسات بفعالية وضمان العدالة للناجيات. ومن خلال التقارير الصحفية التي تتناول النجاحات والإخفاقات في معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، يمكن للصحفيين التأثير على اتجاه إصلاحات السياسات وتخصيص الموارد.

تعزيز الاستراتيجيات الوقائية والتدخل: من خلال تغطيتهم، يمكن للصحفيين إطلاع الجمهور على الموارد المتاحة، وخدمات الدعم، واستراتيجيات التدخل. كما يمكنهم تسليط الضوء على البرامج الوقائية الفعالة والدعوة إلى زيادة الدعم والتمويل لمبادرات كهذه. وبقيامهم بذلك، فإنهم يساهمون في بناء مجتمع أكثر استنارة، تتم فيه مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل فعال على المستويين الفردي والمؤسسي.

7.2 حالة تغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي

إن حالة تغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة العربية لا تقارب المستويات المرجوة، إذ غالباً ما يفشل التمثيل الإعلامي في الالتزام بالمعايير المهنية. وتكتسب هذه القضية أهمية متزايدة مع استمرار تأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي على حياة عدد لا يحصى من الناس عبر المنطقة، ومع ذلك فإن التصوير الدقيق والحساس لهذا العنف في وسائل الإعلام لا يزال غير كاف.

ومنذ عام 2014، وإلى جانب تتبعه تغطية قضايا الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، يجري صندوق الأمم المتحدة للسكان استشارات منتظمة مع الصحفيين في جميع أنحاء المنطقة العربية وخارجها من أجل زيادة فهم التحديات التي تعيق التغطية النوعية والمساهمة في معالجتها. ونورد فيما يلي نظرة عامة على القضايا الرئيسية التي تمت ملاحظتها في الغالبية العظمى من التغطيات الإعلامية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة.

1.7.2 التغطية المتقطعة

لا تزال التغطية الإعلامية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة العربية متقطعة وغير متسقة من حيث الجودة. ففي بعض الحالات، لا

ترقى التقارير إلى المعايير الصحفية الاحترافية، وتفشل في تقديم رؤية شاملة ومتعاطفة للقضية. ولا يقتصر تأثير هذه التغطية غير المتسقة على طريقة تصوير العنف القائم على النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام فحسب، بل أيضاً على إدراك الجمهور له ووعيه به. ويساهم الفشل في التغطية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل متسق ودقيق في سوء فهم مجتمعي لخطورة المشكلة وانتشارها.

2.7.2 الجودة غير المتطورة

رغم الزيادة في حجم تغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلا أن جودتها، خاصة في قنوات الإعلام الجديدة مثل تلك الإلكترونية، لم تشهد تحسناً مشابهاً في المقابل. وقد كشفت الاستشارات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان أن الصحفيين وأصحاب النفوذ يلجأون في كثير من الأحيان إلى الإثارة والتحيز والتغطية غير الدقيقة. ويعتبر ذلك أمراً مثيراً للقلق بشكل خاص في العصر الرقمي، حيث تنتشر المعلومات بسرعة ويمكن أن تؤثر بشكل كبير على الرأي والوعي العامين. فالتغطية الإعلامية المثيرة والمتحيزة لا تكتفي بتشويه واقع العنف القائم على النوع الاجتماعي فحسب، بل قد تؤدي أيضاً إلى إيذاء الناجيات والتقليل من شأن تجاربهن.

3.7.2 الافتقار إلى السياق

ومن القضايا الهامة الأخرى مسألة ميل التغطية الإعلامية إلى التركيز على الحالات الفردية للعنف القائم على النوع الاجتماعي دون عرضها ضمن سياق اجتماعي أكبر. فهناك نقص ملحوظ في المقالات المتعمقة التي تستكشف العنف القائم على النوع الاجتماعي كقضية مجتمعية، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الثقافية والاجتماعية والقانونية الفريدة في المنطقة العربية. ويعيق هذا النهج المحدود فهم الجمهور للعنف القائم على النوع الاجتماعي كظاهرة معقدة تتأثر بعدد لا يحصى من العوامل، بما في ذلك الأعراف الثقافية، والأطر القانونية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

4.7.2 الأعراف المجتمعية المستعصية

تتأثر التغطية الإعلامية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة العربية بشكل كبير بالأعراف الثقافية والأفكار الأبوية الراسخة التي يمكنها أن تؤثر على موضوعية التغطية الصحفية وحياديتها. ولا تقتصر هذه القضية على الصحفيين الذكور؛ فالصحفيات معرضات أيضاً لإظهار هذه التحيزات، مما يعكس الطبيعة السائدة للأعراف الثقافية والمواقف تجاه النوع الاجتماعي.

وفي المجتمعات التي تتجذر فيها القيم الذكورية بعمق، يظهر خطر تبرير التغطية الإعلامية للعنف القائم على النوع الاجتماعي أو تقليلها من أهميته عن غير قصد. وينتج عن ذلك روايات متحيزة تحجب حقيقة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وغالباً ما تضع المسؤولية على عاتق الضحية أو تستخدم العنف كسلاح ليخدم أجندات أخرى. فعلى سبيل المثال، تؤدي التغطية التي تشير إلى أن تصرفات الناجية أو مظهرها أو اختياراتها ربما قد أثار العنف إلى إدامة الخرافة الضارة القائلة بأن الناجيات مسؤولات عن الانتهاكات التي يعانين منها. ولا يقوض هذا خطورة الجريمة فحسب، بل يضع أيضاً عبئاً غير عادل على الناجيات من الشعور بالذنب والعار.

ويمكن أن يتفاقم الافتقار إلى الموضوعية في تغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب التحيزات الفردية للصحفيين، بغض النظر عن جنسهم. فقد يُدخل الصحفيون معتقداتهم الثقافية والمجتمعية في تقاريرهم، بوعي أو بغير وعي، مما يؤثر على كيفية تفسيرهم وعرضهم لقصص العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى خطابات تعزز الصور النمطية والمعايير الجنسانية الضارة، كتصوير المرأة على أنها ضعيفة أو خاضعة بطبيعتها، أو تصوير الرجل على أنه عدائي بطبيعته.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون للتقارير المتحيزة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي آثار بعيدة المدى. فهي لا تؤثر فقط على إدراك الجمهور وفهمه للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بل يمكن أن تؤثر أيضاً على الاستجابات السياسية والقانونية لهذه القضايا. فعندما تعمل وسائل الإعلام على إدامة الصور النمطية وتفشل في تحدي المعايير الذكورية، فإنها تساهم في تطبيع العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعيق التقدم نحو المساواة بين الجنسين وتوفير العدالة للناجيات. كما تساهم في إضعاف النساء والفتيات، الأمر الذي يعزز مخاوفهنّ من السعي للحصول على العدالة ويقلل فعلياً من فرص الناجيات في الإبلاغ.

5.7.2 المعرفة غير الكافية

أما التحدي الحاسم الآخر في تغطية العنف المبني على النوع الاجتماعي في المنطقة العربية فيتمثل في الافتقار العام إلى فهم هذه القضية. فالعديد من الصحفيين ووسائل الإعلام يفتقرون إلى المعرفة الشاملة بالأسباب الجذرية للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتأثيراته بعيدة المدى على الأفراد والمجتمع. وغالباً ما تؤدي هذه الفجوة في الفهم إلى إعداد تقارير سطحية لا تستوعب مدى تعقيد القضية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخرافات والمفاهيم الخاطئة السائدة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، كإلقاء اللوم على الضحية أو تطبيع بعض أشكال العنف، تزيد من عرقلة التغطية الفعالة والحساسة. ويعد الفهم المتعمق للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك أبعاده النفسية والاجتماعية والاقتصادية، أمراً ضرورياً للعاملين في المجال الإعلامي لتقديم تقارير دقيقة ومسؤولة عن هذه القضايا.

كما تُظهر التغطية الإعلامية أيضاً عدم فهم القوانين والسياسات المحلية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويؤدي هذا الإغفال إلى ضياع فرص تثقيف الجمهور، ووضع الحوادث الفردية في سياقها ضمن أطر قانونية أوسع، والدعوة إلى تغيير السياسات. ويعد إعداد التقارير المدروسة والمتعمقة أمراً بالغ الأهمية في تعزيز الوعي بالحقوق القانونية والحماية، وبالتالي تمكين الناجيات والجمهور من التماس العدالة والحصول على الدعم.

6.7.2 تفشي المعلومات المضللة

من المخاوف الكبيرة في التغطية الإعلامية للعنف القائم على النوع الاجتماعي هو انتشار المعلومات المضللة والتقارير غير الدقيقة. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب ظهور نظريات المؤامرة التي تصور قضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة بشكل سلبي. فغالباً ما يتم التشهير بالمنظمات العاملة في هذه المجالات، مما يقوض جهودها ويضلل الجمهور. إن معلومات مضللة كهذه لا تكتفي بتشويه واقع العنف القائم على النوع الاجتماعي فحسب، بل تعيق الحوار البناء والتقدم أيضاً، فهي تخلق بيئة يمكن أن تزدهر فيها الخرافات والأكاذيب، مما يزيد من ترسيخ سوء الفهم والتحيز ضد المبادرات المتصلة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

7.7.2 الصحفيون يصبحون ناجين

وفقاً لتقرير صدر عام 2022 عن المركز الدولي للصحفيين في واشنطن العاصمة واليونسكو، كشف مسح شمل 714 صحفية من 215 دولة أن ما يقرب من ثلاثة أرباعهن تعرضن لإساءات عبر الإنترنت فيما يتعلق بعملهن. بالإضافة إلى ذلك، أفادت حوالي 40% منهنّ أن هذه الإساءة أدت إلى إضعاف ظهورهنّ في أدوارهم المهنية، بما فيها تقليص وقت البث أو كتابة المقالات أو الفرص المهنية الأخرى.

وأفادت أكثر من 120 صحفية في المنطقة العربية قابلهنّ صندوق الأمم المتحدة للسكان عن تعرضهنّ لتجارب مشابهة. فكثيراً ما تواجه الصحفيات اللواتي يغطين قضايا النساء والفتيات، وخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي، العنف شخصياً، بما في ذلك التحرش عبر الإنترنت، والتهديدات بالاغتصاب، وغيرها من أشكال الوصم الجماعي. ولا يشكل هذا الانتقام تهديداً مباشراً لسلامتهنّ فحسب، بل يشكل أيضاً عائقاً أمام الصحافة الحرة والجريئة. ويسلط الخطر الذي تواجهه الصحفيات الضوء على الطبيعة المتفشية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحاجة الملحة إلى اتخاذ التدابير الحمائية وتوفير أنظمة الدعم لأولئك اللواتي يغطين هذه القضايا.

8.7.2 إسكات الأصوات

غالباً ما يواجه الصحفيون رقابة تحريرية تعيق إعداد تغطية مؤثرة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويمكن أن تتجلى هذه الرقابة في إغفال تفاصيل مهمة، أو المنع الكامل من تغطية حوادث معينة. وقيود كهذه لا تحد من قدرة الجمهور على الوصول إلى المعلومات فحسب، بل تقوض أيضاً دور وسائل الإعلام كأداة للتغيير الاجتماعي. إن تأثير الرقابة التحريرية واسع المدى، ويضيّق على الخطاب العام ويعوّق الجهود المبذولة لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي ومكافحته.

ويقدم الفصل الثالث عدداً من الأفكار والاستراتيجيات لمعالجة هذه التحديات.

"فكثيراً ما تواجه الصحفيات اللواتي يغطين قضايا النساء والفتيات، وخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي، العنف شخصياً، بما في ذلك التحرش عبر الإنترنت، والتهديدات بالاغتصاب، وغيرها من أشكال الوصم الجماعي. ولا يشكل هذا الانتقام تهديداً مباشراً لسلامتهنّ فحسب، بل يشكل أيضاً عائقاً أمام الصحافة الحرة والجريئة".

فيما يلي نظرة عامة على بعض الخرافات الأكثر شيوعاً حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي تديم التغطية غير المهنية الكثير منها بانتظام.

الخرافة: لقد تم بالفعل تحقيق المساواة بين الجنسين في معظم أنحاء العالم.

إن الاعتقاد بأنه قد تم حل مشكلة المساواة بين الجنسين أمر بعيد عن الواقع. فعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في بعض المجالات، إلا أن الفوارق بين الجنسين لا تزال قائمة على مستوى العالم. فمثلاً، يسلط تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضوء على الفجوات المستمرة في المشاركة الاقتصادية والفرص والتحصيل التعليمي والصحة والنجاة والتمكين السياسي. ولا تزال النساء في جميع أنحاء العالم يعانين أيضاً من مخاطر متزايدة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، مع ظهور اتجاهات مماثلة حتى في البلدان التي تم إحراز تقدم أكبر فيها.

الخرافة: يؤثر العنف القائم على النوع الاجتماعي على أنواع معينة من الأشخاص فقط.

يعد العنف القائم على النوع الاجتماعي قضية عالمية تتجاوز جميع الحدود الديموغرافية. ويمكن أن يتعرض أي شخص له، بغض النظر عن وضعه الاجتماعي والاقتصادي أو عرقه أو إثنيته أو دينه أو تعليمه. إن الصبغة العالمية التي يتسم بها العنف القائم على النوع الاجتماعي تتحدى الاعتقاد الخاطئ بأنه يحدث فقط في مجتمعات معينة أو لأنواع معينين من الناس. من خلال فهم إمكانية تعرض أي شخص للعنف القائم على النوع الاجتماعي، يمكن أن تكون الجهود المبذولة لمكافحته أكثر شمولاً وفعالية.

الخرافة: عادة ما يتم ارتكاب الاعتداءات الجنسية من قبل غرباء.

يتم ارتكاب نسبة كبيرة من الاعتداءات الجنسية من قبل شخص معروف للضحية، وغالباً ما يكون شريكاً حميماً. وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن نسبة كبيرة من النساء في العلاقات يتعرضن للعنف على أيدي شركائهن. إن الاعتراف بحقيقة عنف الأسرة والشريك الحميم أمر بالغ الأهمية في توفير الدعم والموارد المناسبة للناجيات.

الخرافة: مرتكبو العنف هم «وحوش» أو متطرفون اجتماعياً.

يأتي مرتكبو العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلفيات متنوعة وغالباً ما يندمجون في المجتمع. ويمكن أن يكونوا أعضاء محترمين في المجتمع، أو زملاء، أو أصدقاء، أو أفراداً في الأسرة. ويمكن أن تؤدي هذه الخرافة إلى عدم التصديق وعدم الثقة عندما تبلغ الناجيات عن سوء المعاملة، خاصة إذا كان مرتكب الجريمة لا يتوافق مع الصورة النمطية للمعتدي.

الخرافة: اختيار المرأة للملابس وسلوكها/سلوكياتها يعرضها للخطر.

إن إلقاء اللوم على ملابس المرأة أو سلوكها في الاعتداء عليها هو شكل من أشكال إلقاء اللوم على الضحية وإبعاد المسؤولية عن الجاني. من الضروري أن نفهم أن مرتكب الجريمة هو المسؤول الوحيد عن العنف، بغض النظر عن ملابس الضحية أو سلوكها.

الخرافة: الفقر والصراع هما السببان وراء الهجمات على النساء.

في الوقت الذي يمكن فيه للفقر والصراع أن يؤديا إلى تفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلا أنهما ليسا السببين الوحيدين. فالعنف القائم على النوع الاجتماعي يحدث في جميع الطبقات الاقتصادية والاجتماعية وفي سياقات مختلفة، بما في ذلك البيئات الغنية والسلمية. إنها قضية معقدة متجذرة في عدم المساواة بين الجنسين واختلال توازن القوى.

الخرافة: يكون الشخص الذي تعرض للاغتصاب أو سوء المعاملة منزعجاً بشكل واضح عند الحديث عن محنته.

تختلف الاستجابة للصدمات، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، بشكل كبير بين الأفراد. فقد لا تُظهر بعض الناجيات حزنهنّ ظاهرياً أو قد يستغرقهنّ الأمر وقتاً طويلاً قبل أن يشعرن بالقدرة على التحدث عن تجاربهن. إن توقع استجابة عاطفية موحدة يمكن أن يكون ضاراً ويتجاهل التجربة الفردية للناجية.

الخرافة: ينتشر الإبلاغ الكاذب على نطاق واسع أو تستخدمه النساء للحصول على الخدمات وإعادة التوطين.

يعد الإبلاغ الكاذب عن العنف القائم على النوع الاجتماعي نادراً نسبياً، وتكمن المشكلة الأكبر في عدم الإبلاغ عنه، غالباً بسبب المخاوف من الوصم أو الاستبعاد الاجتماعي أو التداعيات الأخرى. وتشير الدراسات إلى أن معدلات الإبلاغ الرسمي أقل بكثير من المعدلات الفعلية للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

الخرافة: إن النوع الاجتماعي وتمكين المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي هي مفاهيم أجنبية وجزء من أجندة عالمية ضد التقاليد والعادات والقيم العائلية.

حقوق المرأة وحقوق الإنسان مبدآن عالميان يتجاوزان الحدود الثقافية والوطنية. وتشير الأدلة التاريخية إلى أن العديد من المجتمعات القديمة والأصلية اعترفت بأدوار الجنسين المختلفة واحترمت حقوق المرأة بأشكال مختلفة. إن التأكيد على المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي يتعلق بحماية حقوق الإنسان الأساسية، وهو أمر بالغ الأهمية في أي إطار مجتمعي. وهو بعيد عن تقويض القيم العائلية التقليدية، حيث تعمل هذه المبادئ على تعزيز هياكل أسرية أقوى وأكثر مرونة. ويساهم تمكين المرأة وضمان المساواة بين الجنسين في تهيئة بيئات يحظى فيها جميع أفراد الأسرة بالاحترام ويمكن أن تزدهر فيها. إن هذا السعي العالمي لتحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي يعزز القيم الأسرية، ويعزز الانسجام المجتمعي والاحترام لجميع الأفراد.

الخرافة: تمكين المرأة يعني حرمان الرجل من السلطة.

تنشأ هذه الخرافة من المنظور الصفري للسلطة والموارد، وتفترض أن مكسب أحد الجنسين يعتبر بطبيعته خسارة للجنس الآخر. ومع ذلك، فإن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين يعودان بالنفع على جميع أفراد المجتمع. فعندما يتم تمكين المرأة، يؤدي ذلك إلى وجود وجهات نظر متنوعة في عمليات صنع القرار ويعزز توزيعاً أكثر إنصافاً للموارد والفرص. ويعزز هذا بدوره مجتمعات أكثر صحة ومرونة. إن تمكين المرأة لا يعني سلب الرجال أي قوة؛ بل يتعلق بإرساء مجتمع عادل ومتوازن تتاحفيه لكل فرد الفرصة للازدهار.

سرد القصة الصحيحة

حتى بالنسبة للصحفيين الذين يتمتعون بخبرة واسعة، قد يكون من الصعب اجتياز الفروق الدقيقة والتحديات التي تم تناولها في الأقسام السابقة وتقديم تغطية مؤثرة للقضايا المتعلقة بالنساء والفتيات. فبالإضافة إلى الضغط المستمر لتوليد المحتوى وإشراك الجماهير بشكل جماعي، يجب على الصحفيين أيضاً تجاوز العوائق التي يبدو أنه لا يمكن التغلب عليها كالمحظورات الثقافية، والسياسات التحريرية الصارمة، والرقابة الحكومية، والانتقام الجماعي، وغيرها. والنتيجة النهائية هي أن القصة، أو بالأحرى القصة الصحيحة، نادراً ما تُروى.

1.3 المطبات الشائعة في إعداد التقارير

هناك العديد من الطرق التي يمكن للصحفيين من خلالها إلحاق الأذى بالنساء والفتيات عن غير قصد عند تغطية قضاياهن، خاصة عندما يتعلق الأمر بمواضيع صعبة مثل الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي. بدءاً من الإثارة والقوالب النمطية وحتى التقارير غير الدقيقة وانتهاكات السرية، غالباً ما تمر هذه المطبات دون أن يلاحظها أحد ويمكن أن يكون لها آثار ضارة على جميع المشاركين فيها.

1.1.3 الإثارة

عندما يتعلق الأمر بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية، يمكن أن تظهر التقارير المثيرة بطرق مؤذية مختلفة. فغالباً ما تركز بشكل مفرط على التفاصيل التصويرية والاستفزازية لحادثة ما بهدف رئيسي متمثل في إثارة رد فعل قوي لدى الجماهير. ولا يكتفي هذا النهج بالمخاطرة بإعادة الصدمة للناجيات فحسب، بل يقلل أيضاً من شأن تجاربهنّ الشخصية المعقدة والعميقة ويختزلها في مجرد مادة تتصدر العناوين الرئيسية. مثلاً، في حالات الاعتداء الجنسي أو العنف المنزلي، يمكن أن يؤدي التركيز على التفاصيل البشعة إلى تحويل انتباه الجمهور بعيداً عن القضايا الشاملة والآثار الاجتماعية الأوسع لأفعال كهذه، الأمر الذي يحولها إلى مصدر للإثارة أو الترفيه.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للإثارة أن تعزز عن غير قصد الصور النمطية والوصمات الضارة. فعبر إثارة القصص المثيرة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الصحة الجنسية والإنجابية، يمكن لوسائل الإعلام إدامة رواية تقلل من شأن هذه القضايا. وغالباً ما يتجاهل هذا النهج وجهة نظر الفرد وفاعليته، ويركز على الجوانب التي قد تجتذب المزيد من القراء أو المشاهدين بدلاً من ذلك، بغض النظر عن تأثيرها على المشاركين أو الخطاب المجتمعي الأوسع.

كانت ممارسات الإبلاغ الضارة متفشية في السنوات الأولى لوباء فيروس نقص المناعة البشرية في الثمانينيات، حيث وصمت التغطية الإعلامية في كثير من الأحيان الأفراد المصابين بالمرض بالعار. وشوهت العديد من التقارير كيفية انتقال الفيروس، عبر تسليطها الضوء على المجموعات المعرضة للخطر مثل الرجال المثليين ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن، دون النظر في السياق الأوسع. وقد أدت هذه الممارسات الضارة إلى إدامة الخوف والتمييز ضد الأفراد المتضررين.

وبعد أكثر من أربعين عاماً، انتشرت أنماط مشابهة في تغطية تفشي مرض الجدري (المعروف باسم جدري القرود)، صُورت فيها مجموعات معينة كانت أكثر عرضة لخطر الإصابة بالعدوى بشكل غير عادل. وشمل ذلك الوصمة الجغرافية، حيث تم ربط تفشي المرض بمناطق أو مجتمعات محددة، مما أدى إلى انتشار الأفكار النمطية والتحيزات، بالإضافة إلى التغطية التي ربطت تفشي المرض بمجموعات إثنية أو أقليات معينة.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي التقارير المثيرة إلى انتشار معلومات مضللة وسوء الفهم. حيث يمكن أن تخلق تصوراً مشوهاً لانتشار قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية وطبيعتها، مما يدفع الجمهور إلى تكوين آراء بناءً على حوادث فردية بدلاً من الفهم الشامل لهذه القضايا. ويمكن لهذا أن يعيق صياغة السياسات الفعالة والجهود المجتمعية لمواجهة هذه التحديات.

2.1.3 الضغط والاستغلال

من المؤسف أن بعض الصحفيين، مدفوعين بالمصلحة الذاتية أو الافتقار إلى الاعتبار الأخلاقي، يستغلون ضعف النساء والفتيات للحصول على القصص، وغالباً ما يحولونهنّ إلى مجرد موضوعات للروايات المثيرة. ويمكن أن يتخذ ذلك أشكالاً عديدة، كالضغط على الناجيات لتقديم معلومات أو إجراء مقابلات، أو التلاعب بهنّ والصدمات التي يعانين منها لتوجيه التقارير في اتجاه معين.

ويعد سلوك كهذا انتهاكاً صارخاً للخصوصية ويتناقض مع الصحافة الاحترافية. فهو لا يكتفي بانتهاك حق الفرد في الخصوصية والسرية والسلامة فحسب، بل يشكل أيضاً تهديداً خطيراً على حياته ورفاهيته وكرامته، إذ أنه يتجاهل الضرورة الأخلاقية للموافقة والاختيار المبنيين على الاطلاع الشامل، مما يترك الناجيات والأفراد المهمشين عرضة للمزيد من الأذى.

> "يمكن للإثارة أن تعزز عن غير قصد الصور النمطية والوصمات الضارة. فعبر إثارة القصص المثيرة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الصحة الجنسية والإنجابية، يمكن لوسائل الإعلام إدامة رواية تقلل من شأن هذه القضايا".

وهنا يمكن للصحافة المهنية والأخلاقية والمبتكرة أن تصبح قوة متوازنة، خاصة عندما يقودها الهدف الأساسي المتمثل في تسليط الضوء على واقع النساء والفتيات وإيصال أصواتهنّ إلى الجمهور. وتقدم الأقسام التالية رؤى عامة ومبادئ توجيهية وأساليب فعالة يمكن أن تساعد أي صحفي، بغض النظر عن خبرته، لتحقيق هذا الهدف الأساسي.

الموافقة المبنية على الاطلاع الشامل

في سياق إجراء المقابلات مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، تحدث "الموافقة المبنية على الاطلاع الشامل" عندما يفهم شخص ما، دون إكراه، عواقب قراره بالتحدث، والموافقة على ذلك بحرية. وكي يحدث هذا، يجب تجنب الضغط على الناجية للموافقة على إجراء مقابلة، بالإضافة إلى شرح ما سيتم الحفاظ عليه سراً وحدود السرية، والهدف من المقابلة، والمخاطر والفوائد المحتملة للتحدث علناً.

يحدث غياب الموافقة عندما يتم الحصول على الاتفاق عبر الخداع أو سوء التفسير، أو إذا كانت ديناميكية القوى بين القائم على إجراء المقابلة والشخص الذي تُجرى المقابلة معه تعني أن الحق في رفض أو الامتناع عن إجراء أي جزء من المقابلة محدود بأي شكل من الأشكال.

ومن الناحية الأخرى، تتطلب الصحافة المسؤولة الالتزام بدعم حقوق النساء والفتيات وكرامتهن. ويتطلب ذلك معاملتهنّ كأفراد يتمتعون بالقوة والاحترام، مما يسمح لهنّ بمشاركة قصصهنّ وفقاً لشروطهنّ وبطريقة تعطي الأولوية لسلامتهن. إن التمسك بهذه المبادئ أمر ضروري ليس فقط من أجل إعداد التقارير الأخلاقية، بل أيضاً من أجل النهوض بقضية حقوق النساء والفتيات وتمكينهن.

3.1.3 التقارير غير الدقيقة

تشكل التقارير غير الدقيقة واستخدام البيانات الضعيفة في الصحافة مخاطر كبيرة ويمكن أن يكون لها عواقب بعيدة المدى. فالمعلومات الخاطئة في هذا السياق لا تشوه الفهم العام فحسب، بل تؤثر أيضاً بشكل مباشر على حياة المشاركات وسلامتهن، وخاصة الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

عندما يقدم الصحفيون تقارير غير دقيقة عن قضايا النساء والفتيات، إما بسبب عدم الفهم أو باستخدام بيانات غير موثوقة أو تم تفسيرها بشكل خاطئ، فإنهم يساهمون في انتشار المعلومات المضللة التي قد تكون ضارة. فمثلاً، يمكن للمبالغة في تقدير المخاطر أو التقليل من العنف القائم على النوع الاجتماعي في مجتمعات معينة إلى تصوير منحرف للقضية وإعاقة الخطاب الذي تشتد الحاجة إليه حول هذا الموضوع. إن سوء تفسير البيانات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي أو تحريفها يمكن أن يؤدي أيضاً إلى إدامة ا القديمة ويمكن أن يسبب ضرراً للأفراد الذين تتم تغطيتهم. فعلى سبيل المثال، إذا أساء الصحفيون تفسير الإحصاءات المتعلقة بالأمراض المنقولة جنسياً وأشاروا إلى أن مجموعات معينة هي المسؤولة الوحيدة عن انتشارها، فقد يؤدي ذلك إلى وصم تلك المجموعات.

استخدام البيانات بحكمة

يمكن أن يؤدي الاستخدام السيئ للبيانات، وخاصة بيانات الانتشار في الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية، إلى انتشار المعلومات المضللة ولتحريف كبير لهذه القضايا الحاسمة. إذ غالباً ما يؤدي الاعتماد على بيانات الانتشار دون سياق أو فهم مناسب إلى انتشار روايات محرفة إما تبالغ في حقيقة الوضع أو تقلل من أهميته. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الإبلاغ عن معدلات انتشار عالية دون الخوض في العوامل النظامية والمجتمعية التي تساهم في العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى إضفاء صبغة الإثارة على المشكلة، الأمر الذي يخلق تصوراً للحتمية أو الحياة الطبيعية حول هذا العنف.

وعلى العكس من ذلك، يمكن للنقص في الإبلاغ عن البيانات أو إساءة تفسيرها أن يؤدي إلى الاستهانة بالمشكلة بشكل خطير، مما قد يؤثر سلباً على القرارات السياسية والوعي العام.

لا تتطلب الصحافة الدقيقة والمسؤولة نقل بيانات موثوقة فحسب، بل تتطلب أيضاً تقديم تحليل شامل يأخذ في الاعتبار التعقيدات الكامنة وراء الأرقام. ويتضمن هذا فهم الفروق الدقيقة في جمع البيانات في سياقات العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية، وإدراك التحديات المتعلقة بنقص الإبلاغ بسبب الوصمة والخوف، وتقديم البيانات بطريقة إعلامية وتثقيفية بدلاً من التضليل أو الإثارة. وعندها فقط يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دوراً بنّاءً في تسليط الضوء على هذه القضايا والدعوة إلى التغيير الهادف.

وبالنسبة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، يمكن أن يكون للتقارير غير الدقيقة عواقب مباشرة وشخصية، حيث يمكن أن تؤدي المعلومات المضللة إلى وصم الناجيات بالعار، مما يعرضهنّ لمزيد من النبذ الاجتماعي أو حتى الانتقام. ويمكن أن تؤثر أيضاً على الرأي العام والسياسات بطرق لا تعكس واقع تجارب الناجيات، وقد يؤدي هذا إلى استجابات غير كافية أو ضارة من المجتمع وواضعي السياسات.

وتشكل التقارير غير الدقيقة والاعتماد على البيانات الرديئة خطراً خاصة في العصر الرقمي، حيث تنتشر المعلومات بسرعة وقد يكون من الصعب تصحيحها بمجرد نشرها. وهذا يؤكد مسؤولية الصحفيين في التحقق من مصادرهم وبياناتهم بدقة، والتعامل مع التقارير المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وقضايا المرأة بأقصى قدر من العناية والاجتهاد.

ولمكافحة ممارسات الوصم غير المقصودة هذه، ينبغي على الصحفيين الخضوع للتدريب على الصحافة الحساسة، والالتزام بنهج يركز على الجانب الإنساني، وإعطاء الأولوية للفهم الشامل لقضايا المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إشراك الأفراد والمجتمعات المتضررة في عملية سرد القصص يمكن أن يساعد في ضمان تمثيل تجاربهم بدقة وسماع أصواتهم. ولكن، يجب أن يتم ذلك وفقاً لأعلى المعايير الصحفية وبحضور خبراء مؤهلين (انظر القسم 10.3.3).

4.1.3 التحيز

يعد التحيز والافتقار إلى الموضوعية من المعوقات الكبيرة في تغطية قضايا النساء والفتيات. فعندما يتعامل الصحفيون مع هذه المواضيع بمفاهيم مسبقة أو تحيزات شخصية، فإن ذلك يحرّف السردية، مما يؤدي غالباً إلى تصوير أحادي الجانب يمكن أن يضلل الجمهور ويعزز الصور النمطية الضارة.

لوم الضحية

يحدث إلقاء اللوم على الضحية عندما يتم إلقاء المسؤولية عن قضايا الصحة الجنسية والإنجابية أو العنف القائم على النوع الاجتماعي على عاتق الضحايا وليس الجاني أو الخلل في الأنظمة التي تديم مشاكل كهذه. ويمكن أن يظهر ذلك بطرق خفية في التقارير، مثل اختيار اللغة التي تشير ضمنياً إلى أن سلوك الضحية أو ملابسها أو خيارات نمط حياتها هي السبب في العنف الذي تعرضت له. من شأن مثل هذه التقارير أن يعزز الصور النمطية الضارة وأن يساهم في خلق ثقافة تتردد بسببها الناجيات في الإبلاغ.

عندما يتعلق الأمر بقضايا النساء والفتيات، قد تظهر التقارير المتحيزة في شكل تركيز غير مبرر على جوانب معينة مع تجاهل جوانب أخرى. مثلاً، في حالة العنف القائم على النوع الاجتماعي، قد يكون هناك تركيز مبالغ فيه على سلوك الضحية أو خلفيتها، مما يشير ضمنياً إلى أنها تتحمل بعض المسؤولية عن العنف الذي تعرضت له. ولا يؤدي هذا إلى إيذاء الناجية مرة أخرى فحسب، بل ينتقص أيضاً من مساءلة مرتكب الجريمة والخلل القائم في الأنظمة الذي يساهم في هذا العنف. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الموضوعية إلى نقص التمثيل أو تحريف تجارب واحتياجات النساء والفتيات. على سبيل المثال، قد يعكس الإبلاغ عن قضايا الصحة الجنسية والإنجابية وجهات نظر مجموعات معينة بشكل غير متناسب، بينما يهمل أصوات الأشخاص الأكثر تأثراً بهذه القضايا، مثل النساء في المجتمعات المهمشة.

وقد يؤدي التحيز أيضاً إلى إسكات بعض الأصوات ووجهات النظر. حيث يمكن أن تؤدي الروايات الصحفية التي تقدم جانباً واحداً فقط من القصة أو تحد من تعدد الأصوات إلى فهم محرف لقضايا الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن الضروري تضمين مجموعة متنوعة من وجهات النظر، خاصة تلك المتعلقة بالنساء والفتيات المتأثرات بشكل مباشر بهذه القضايا لتوفير رؤية أكثر شمولية. ويمكن أن يؤدي إقصاء هذه الأصوات إلى تغطية إعلامية تعزز الصور النمطية وتغفل الجوانب الجوهرية للقصة.

ولضمان تغطية دقيقة ومسؤولة، فإن إدراك الصحفيين لتحيزاتهم ووضعها جانباً هو أمر حاسم في تعاملهم مع هذه المواضيع الحساسة بعقلية متفتحة والتزام بالعدالة. إذ تتطلب التغطية الإعلامية الموضوعية فهماً شاملاً للصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتصويراً متعاطفاً لقصص الناجيات، وعرضاً متوازناً لوجهات النظر المختلفة. ومن خلال القيام بذلك، يمكن للصحفيين المساهمة في خطاب أكثر استنارة وإنصافاً حول القضايا التي تؤثر على النساء والفتيات.

5.1.3 اللغة غير اللائقة

يمكن لاستخدام لغة غامضة أو ملطفة في الصحافة، خاصة عند تغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي، أن يقوّض دقة ووضوح المعلومات المقدمة. ومن شأن الصحافة غير الدقيقة أن تضلل الجماهير وأن تشوه حقيقة القضايا التي تتم تغطيتها. فالصحفيون مجبرون على تعلم المصطلحات المحددة المستخدمة في سياق العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما هو موضح في في قائمة المصطلحات المتخصصة (انظر الملحق الأول). ويعد اختيار المفردات أمراً بالغ الأهمية في نقل شدة العنف القائم على النوع الاجتماعي والفروق الدقيقة فيه.

وتساعد اللغة الواضحة والدقيقة في خلق فهم أكثر دقة وتعاطفاً مع العنف القائم على النوع الاجتماعي. فهي تضمن إدراك الجمهور لخطورة القضية دون إثارة أو تقليل من شأنها. مثلاً، يمكن لاستخدام مصطلح «النزاع المنزلي» بدلاً من «العنف المنزلي» أو «عنف الشريك الحميم» أن يقلل بشكل كبير من خطورة الوضع وآثاره. ومن واجب الصحفيين اختيار الكلمات التي تعكس واقع العنف القائم على النوع الاجتماعي، واحترام تجارب الناجيات وتثقيف الجمهور حول العوامل المعقدة في هذه المواقف في الوقت نفسه. ولا يؤدي هذا النهج إلى زيادة الوعي فحسب، بل يعزز أيضاً خطاباً عاماً أكثر اطلاعاً وحساسية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي.

6.1.3 كشف تفاصيل الناجيات

عند تغطية قصص الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، من المهم للغاية حماية هوياتهنّ لمنع تعرضهنّ لمزيد من الأذى أو الوصم. حيث يمكن للكشف عن الأسماء أو التفاصيل التي يمكن أن تؤدي إلى التعرف على هوياتهنّ - وهي عملية تعرف باسم «الاستدلال» - أن يعرض الناجيات لخطر الانتقام، أو النبذ الاجتماعي، أو الصدمات الإضافية. ولهذا الاعتبار الأخلاقي أهمية قصوى في الصحافة المسؤولة، حيث تعتبر سلامة وخصوصية الناجيات مسألة غير قابلة للتفاوض.

ويجب على الصحفيين ممارسة التحفظ والحساسية، والتأكد من أن أي مادة منشورة أو مذاعة لا تكشف عن هوية الناجيات عن غير قصد. وقد يشمل ذلك تغيير تفاصيل معينة للقصة، أو استخدام أسماء مستعارة، أو حذف مواقع محددة أو خصائص يمكن التعرف عليها. فالهدف الأساسي هو رواية قصة الناجيات دون تعريضهنّ لمخاطر إضافية.

ويتطلب هذا النهج فهماً عميقاً للتداعيات المحتملة التي قد تواجهها الناجيات إذا تم الكشف عن هوياتهن. كما يدعو إلى الالتزام بالسرد الأخلاقي لقصصهن، حيث يتم إعطاء الأولوية لكرامة وسلامة الشخص الذي تتم مقابلته. ومن خلال القيام بذلك، يمكن للصحفيين توفير منصة للناجيات لرواية تجاربهن، والمساهمة في رفع مستوى الوعي حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، والدعوة إلى التغيير، إلى جانب ضمان حماية واحترام أولئك اللواتي عانين بالفعل من صدمات كبيرة.

7.1.3 إهمال السياق

يعتبر السياق أمراً حاسماً في فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية. فهذه القضايا لا تحدث من فراغ، بل تتأثر بشدة بعوامل منهجية مثل عدم المساواة بين الجنسين، والفقر، والأعراف الثقافية، والأطر القانونية، والاستقرار السياسي. فعلى سبيل المثال، تؤدي التغطية الإعلامية لزواج الأطفال دون الاعتراف بالأسباب الكامنة وراءه، كالفقر أو نقص التعليم أو الممارسات الثقافية، إلى إفراز سردية تفشل في معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. وقد تجذب تقارير كهذه اهتماماً مؤقتاً بحالة فردية، ولكنها لا تسهّل فهماً أعمق أو تدفع باتجاه التغيير المنهجي.

كما يعني إهمال السياق أيضاً الفشل في إدراك التقاطع بين قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وقضايا الصحة الجنسية والإنجابية. حيث يمكن لعوامل مثل العِرق والطبقة والإعاقة والتوجه الجنسي أن تؤثر بشكل كبير على تجربة الفرد في ما يتعلق بالعنف وحصوله على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وقد تديم الصحافة التي تتجاهل هذه الهويات المتقاطعة عن غير قصد وجهة نظر أحادية البعد للعنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية، مما يجعلها مضللة واستبعادية.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي هذا النقص في فهم السياق إلى الوصم وإلقاء اللوم على الضحية. على سبيل المثال، مناقشة المعدلات المرتفعة لحالات الحمل بين المراهقات دون البحث في الافتقار إلى التثقيف الجنسي الشامل، أو انتشار العنف الجنسي، أو العوائق التي تحول دون الوصول إلى وسائل منع الحمل، يمكن أن يضع عبء المسؤولية على كواهل الشابات أنفسهن بشكل خاطئ، إذ يبالغ في تبسيط القضايا المعقدة، ومن المحتمل أن يؤدي إلى استجابات سياسية ضارة لا تعالج الأسباب الضمنية.

"وقد يؤدي التحيز أيضاً إلى إسكات بعض الأصوات ووجهات النظر. حيث يمكن أن تؤدي الروايات الصحفية التي تقدم جانباً واحداً فقط من القصة أو تحد من تعدد الأصوات إلى فهم محرف لقضايا الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي".

2.3 المبادئ التوجيهية الخمسة

الاحترام

تعامل مع القضية بجدية وعمق، وتجنب أي شكل من أشكال الإثارة. واحترم خصوصية الأفراد والعائلات، وتعامل مع الموضوع والمشاركين فيه بكرامة، مع الاعتراف بالأثر العميق للعنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية على الأفراد والمجتمعات. تجنب العناوين أو الروايات المثيرة التي تستغل تجارب الناجيات لجذب الانتباه أو إحداث صدمة لدى الجمهور.

التعاطف

اعتمد نهجاً يتمحور حول الجانب الإنساني ويعطي الأولوية لتجارب وأصوات الأفراد الضعفاء والناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. أظهر الحساسية والتفهم تجاه الحالة العاطفية والنفسية لأولئك الضحايا، وتأكد من أن التغطية تتم بطريقة داعمة وغير مؤلمة، وتحترم قدرة وكرامة أولئك اللواتي تعرضن للأذى. وعامل الناس كما تحب أن يعاملوك.

الدقة

تأكد من أن جميع المعلومات المبلغ عنها حقيقية وتم التحقق منها، واستشر الخبراء للتأكد من أن لديك الصورة الكاملة. تجنب التعميمات أو الافتراضات التي يمكن أن تؤدي إلى معلومات خاطئة أو تحريف للقضايا. وعند التعامل مع البيانات، كن دقيقاً بشأن صحتها واستخدمها بحكمة، مع التأكد من الالتزام بمبدأ "الحاجة إلى المعرفة" وتجنب استخدام أي معلومات حساسة (أو معلومات قد تؤدي إلى تحديد هوية الناجيات). قم دائماً بتقديم تحليل واقعي للبيانات المستخدمة لوضعها في السياق.

السرية

قم بحماية مصادرك، حتى عندما يتم الضغط عليك للقيام بخلاف ذلك. وحافظ على سرية هوية الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي لحماية هويتهنّ وسلامتهن ما لم يعطين الموافقة المبنية على الاطلاع الشامل للكشف عن هويتهن. إفهم وتجنب مخاطر "الاستدلال"، حيث يمكن أن يؤدي الجمع بين التفاصيل من مصادر مختلفة إلى الكشف عن هوية الناجية أو المصدر دون قصد.

الحياد

إسعَ جاهداً لنشر تقارير متوازنة، وقم بتوفير تمثيل عادل لجميع جوانب القضية. تجنب التحيزات أو المعتقدات الشخصية التي قد تؤدي إلى تحريف التقارير. قدم وجهات نظر متنوعة، خاصة تلك المتعلقة بالمجتمعات المهمشة والمتأثرة لضمان فهم شامل للقضايا.

3.3 الاستراتيجيات الفعالة

لتعزيز تأثير تقاريرهم حول قضايا النساء والفتيات وتوسعة نطاقها، على الصحفيين اعتماد نهج استراتيجي واستباقي. ويتضمن ذلك تجاوز التغطية العرضية لتقديم قصص مقنعة ومؤثرة. ويعتبر اعتماد النهج المهني والأخلاقي أمراً أساسياً في هذا المسعى، لأنه لا يزيد من تواتر التقارير وتأثيرها فحسب، بل يلعب أيضاً دوراً حاسماً في رفع مستوى الوعي وتعزيز الحوار وتشجيع التغيير الإيجابي. ويضمن هذا النهج المنظم أن تتجاوز التقارير مجرد رواية القصص لتصبح حافزاً للتغيير الهادف في المجتمع.

فيما يلي نظرة عامة على العديد من الاستراتيجيات المفيدة التي اعتمدها كبار الصحفيين في جميع أنحاء العالم.

1.3.3 الاستثمار في تطوير الذات

يعتبر التعليم والتدريب أمران جوهريان للصحفيين الذين يغطون قضايا النساء والفتيات. إذ تعد المعرفة العميقة بهذه المواضيع أمراً أساسياً، ليس من حيث الدقة الواقعية فحسب، بل أيضاً في فهم السياقات الاجتماعية والثقافية والقانونية والطبية الأوسع. ويزود هذا الفهم الشامل الصحفيين بالقدرة على التعامل مع تعقيدات هذه القضايا وتغطيتها بالعمق والحساسية اللازمين.

وتعد المشاركة في البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة التي يجريها الخبراء في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي أمراً في غاية الأهمية. إذ تقدم هذه الجلسات أحدث الأبحاث للصحفيين، وتحليلاً لتجارب الناجيات، وفهماً أعمق للآثار النفسية للعنف وقضايا الصحة الإنجابية. ويساعد هذا التعليم في كشف زيف الخرافات، وكسر الصور النمطية، وتعزيز الفهم الدقيق للتحديات متعددة الأبعاد التي تواجهها النساء والفتيات.

بالإضافة إلى ذلك، يمكّن التعلم المستمر الصحفيين من مواكبة المشهد القانوني المتطور والتغييرات السياسية فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية. ففهم هذه التغييرات يعد أمراً جوهرياً في التغطية الفعالة التي لا تقوم بإعلام الجماهير فحسب، بل تعمل أيضاً على تمكينها. إن التدريب على ممارسات إعداد التقارير الأخلاقية، خاصة في التعامل مع قصص الناجيات، هو أمر ضروري بالقدر نفسه. فهو يضمن تعامل الصحفيين مع قضاياهنّ بتعاطف واحترام، وحفاظهم على كرامة وخصوصية المتضررات، إلى جانب توفير تغطية شاملة ومسؤولة.

يوفر القسم 4.3 مجموعة متنوعة من المصادر التي يمكن أن تكون بمثابة نقطة بداية لمزيد من المعرفة حول هذه المواضيع.

2.3.3 نوّع في أشكال السرد

إن تبنّي أشكال متنوعة في السرد يعتبر أمراً بالغ الأهمية للصحفيين الذين يغطون مواضيع معقدة كالعنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية . فدمج مجموعة متنوعة من التنسيقات لا يجذب جمهوراً أوسع فحسب، بل يسمح أيضاً باستكشاف أكثر دقة وتأثيراً لهذه القضايا الحساسة.

تعد القصص الطويلة فعالة بشكل خاص في النظر في التفاصيل المعقدة والسياقات الأوسع للعنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية. فهي تسمح بإجراء فحص متعمق للمواضيع، والذهاب إلى ما هو أبعد من السطح لاستكشاف الأسباب الكامنة وراءه، والتأثيرات المجتمعية، والقصص الشخصية للمتضررات. ويوفر هذا مساحة للتعمق في تعقيدات هذه القضايا، ويقدم سرداً شاملاً يمكن أن يعزز مستوى أعمق من الفهم والتعاطف بين القراء.

إن الروايات المباشرة، خاصة عندما يتم تقديمها بضمير المتكلم وفي ظل الالتزام الكامل بأساسيات الموافقة المبنية على الاطلاع الشامل، تقدم منظوراً قوياً وحميمياً. إذ تضفي هذه الروايات الشخصية الأصالة والفورية على التقارير، مما يسمح للقراء بالتواصل مع تجارب الأفراد على مستوى شخصي أكثر. ومن الممكن أن يكون لاستخدام نهج الروايات المباشرة تأثير خاص في إضفاء الطابع الإنساني على البيانات والإحصاءات المرتبطة غالباً بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية، وتمنح وجهاً وصوتاً لهذه الأرقام.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي دمج عناصر الوسائط المتعددة مثل مقاطع الفيديو والمقاطع الصوتية والرسوم البيانية التفاعلية إلى تحسين سرد القصص بشكل كبير. إذ يمكن لهذه العناصر أن توفر أبعاداً بصرية وسمعية للسرد، مما يجعل القصص أكثر قرباً من المتلقي وأكثر انتشاراً. فعلى سبيل المثال، يمكن لمقابلة فيديو مع إحدى الناجيات أو أحد الخبراء أن يضيف عمقاً عاطفياً، بينما يمكن أن تساعد الرسوم البيانية التفاعلية في شرح البيانات المعقدة بشكل فعال يسهل استيعابه.

يضمن استخدام هذه التكتيكات المتنوعة لسرد القصص أن تكون تغطية العنف المبني على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية ليست إعلامية فحسب، بل مقنعة وعاطفية أيضاً. فهو يساعد في إقناع الجمهور بالسردية، ويعزز فهماً وتفاعلاً أعمق مع القضايا.

3.3.3 اعتمد نهجاً محوره الجانب الإنساني

إن اعتماد نهج يركز على الجانب الإنساني، وخاصة الناجيات، في إعداد التقارير حول قضايا النساء والفتيات أمر حاسم للصحافة الأخلاقية والمؤثرة. إذ يعطي هذا النهج الأولوية لتجارب الأفراد والناجيات وحقوقهنّ وكرامتهن، مما يضمن رواية قصصهنّ بتعاطف واحترام وحساسية.

ويتضمن النهج الذي يتمحور حول الجانب الإنساني أكثر من مجرد سرد للأحداث؛ فهو يتعمق في الآثار العاطفية والنفسية للعنف القائم على النوع الاجتماعي على الأفراد. ويتطلب من الصحفيين الاستماع إلى تجارب الناجيات والتحقق من صحتها، مما يوفر لهنّ منصة لمشاركة قصصهنّ بكلماتهنّ الخاصة. ولا يقتصر ذلك على المساعدة في تصوير العواقب الواقعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي فحسب، بل يعمل أيضاً على تمكين الناجيات من خلال منحهم صوتاً وقوة في السرد.

وعلاوة على ذلك، يحرص النهج الذي يركز على الناجيات على عدم تعرض الأفراد للصدمة مرة أخرى أثناء التغطية. ويجب أن يكون الصحفيون حساسين لضعف الناجيات، وأن يحترموا حدودهنّ وموافقتهنّ في كل مرحلة من مراحل القصة. ويتضمن ذلك دراسة متأنية لكمية التفاصيل التي يجب تضمينها، والتأكد من أن الناجيات يشعرن بالارتياح تجاه الطريقة التي تُروى بها قصصهن.

ويمتد هذا النهج أيضاً ليشمل أيضاً اختيار اللغة والصور المستخدمة في إعداد التقارير، وتجنب الإثارة والقوالب النمطية التي يمكن أن تديم الوصمة والأذى. فمن خلال التركيز على إنسانية الأفراد ومعاملتهم بأقصى قدر من الاحترام والرعاية، يمكن للصحفيين المساهمة في خطاب أكثر استنارة ورحمة ومسؤولية.

4.3.3 تحقق من المعلومات

تلعب الصحافة الاستقصائية دوراً محورياً في كشف القضايا المعقدة التي تواجهها النساء والفتيات وتسليط الضوء عليها، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية. إن اعتماد أساليب مبتكرة في الصحافة الاستقصائية يمكن أن يعزز تأثير هذه القصص ومدى انتشارها بشكل كبير، ويلقي الضوء على القضايا الخفية أو التي غالباً ما يتم تجاهلها.

ويتمثل أحد الأساليب الفعالة في الصحافة المبنية على البيانات، والتي تتضمن تحليل مجموعات كبيرة من البيانات للكشف عن الأنماط والاتجاهات المتعلقة بقضايا مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التفاوت في الوصول إلى الرعاية الصحية. ويمكن لهذه الطريقة أن تكشف عن مشاكل منهجية وتوفر أساساً متيناً قائماً على الأدلة للقصص. فمثلاً، يمكن أن يكشف تحليل سجلات الشرطة أو بيانات الرعاية الصحية عن حالات العنف المنزلي التي لا يتم الإبلاغ عنها بشكل كافٍ أو العوائق التي تحول دون الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية.

ويمكن للصحفيين الاستقصائيين الذين يغطون قضايا النساء والفتيات أيضاً الاستفادة من منصات وسائل التواصل الاجتماعي ليس فقط للنشر بل كأدوات تحقيقية. إذ يمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي مصدراً غنياً بالروايات المباشرة والأمور الرائجة والمشاعر العامة، مما يوفر تحليلات قيّمة للتجارب الحياتية للنساء والفتيات.

ومن خلال دمج هذه الأساليب المبتكرة، يستطيع الصحفيون إضفاء المزيد من العمق والسياق والتأثير على القصص المتعلقة بالنساء والفتيات، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير هادف، ويرفع مستوى الوعي بالقضايا الحاسمة التي تؤثر على حياتهن.

5.3.3 تعاون

تمثل الصحافة التعاونية وسيلة قوية لتعزيز تغطية القضايا التي تؤثر على النساء والفتيات، خاصة عند تغطية قضايا النساء والفتيات. ويتضمن هذا النهج جمع الصحفيين ووسائل الإعلام، وفي بعض الأحيان الكيانات غير الصحفية كالمنظمات غير الحكومية، والخبراء في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمؤسسات البحثية، والناشطين، والعمل معاً على تغطية القضايا المعقدة التي تتطلب خبرات وموارد متنوعة.

في مجال قضايا النساء والفتيات، يمكن للصحافة التعاونية أن تتجاوز الحدود الجغرافية والمتعلقة بالمنظمات، مما يتيح استكشافاً شاملاً لموضوعات معقدة وعابرة للحدود في كثير من الأحيان كالاتجار بالبشر، أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، أو الفوارق الصحية العالمية. ومن خلال الجمع بين وجهات النظر والمهارات المتنوعة، يمكن للصحفيين بناء رواية أكثر دقة وشمولاً. ويعتبر هذا الشكل من الصحافة مفيداً بشكل خاص في اكتشاف وربط العوامل المنهجية عبر المناطق والثقافات المختلفة، ويوفر سياقاً عالمياً للقضايا التي تبدو كقضايا محلياً.

وعلاوة على ذلك، تسمح الجهود التعاونية في مجال الصحافة بمشاركة الموارد، مثل مجموعات البيانات وجهات الاتصال والأبحاث التي يمكن أن تكون ذات قيمة خاصة عند تغطية القصص التي تتطلب تحقيقاً مكثفاً أو التي تقع في مناطق تكون فيها الحرية الإعلامية مقيدة. ولا يقتصر هذا النهج المشترك على إثراء جودة التقارير فحسب، بل يضمن أيضاً نشر القصص الهامة على نطاق أوسع، وتعزيز صدى أصوات النساء والفتيات، وجذب المزيد من الاهتمام بتجاربهنّ وتحدياتهن.

6.3.3 أشرك المجتمعات المحلية

يعتبر الوصول إلى المجتمعات المحلية أمراً حيوياً للصحفيين الذين يغطون القضايا التي تؤثر على النساء والفتيات. فبناء العلاقات مع هذه المجتمعات يسمح بفهم أعمق وأكثر أصالة للقضايا من وجهة نظر المتأثرات بشكل مباشر. إن التعامل مع أفراد المجتمع، وخاصة في البيئات الشعبية، ينتج تحليلات لا تقدر بثمن حول الواقع اليومي والتحديات ومرونة النساء والفتيات. فهو يوفر منصة لأصواتهنّ وقصصهن، التي غالباً ما يتم تجاهلها أو التغطية عليها في الروايات السائدة.

وللوصول إلى المجتمعات المحلية بفعالية، يجب على الصحفيين التعامل باحترام وحساسية ووعي بالفروق الثقافية الدقيقة. إذ يعتبر بناء الثقة أمراً حاسماً؛ فهو يتطلب وقتاً وصبراً والتزاماً بالسرد الأخلاقي الذي يحترم تجارب الأفراد وخصوصيتهم. وعبر إنشاء هذه الروابط، يمكن للصحفيين التأكد من أن تقاريرهم تعكس التعقيدات الحقيقية لحياة النساء والفتيات، مما يساهم في صحافة أكثر دقة وتأثيراً وتعاطفاً.

7.3.3 إدراك التداخل

يعتبر التداخل مفهوماً حاسماً في إعداد التقارير حول القضايا التي تؤثر على النساء والفتيات. فهذا الإطار يعترف بأن الأشكال المختلفة للطبقات الاجتماعية، مثل الجنس، والعرق، والطبقة، والتوجهات الجنسية، والإعاقات، لا توجد بشكل منفصل عن بعضها بعضاً، بل هي متشابكة

وتعزز بعضها بعضاً. ويسلط ذلك الضوء على كيفية مساهمة هذه الهويات المتداخلة في تجارب فريدة من التمييز والامتياز.

في الصحافة، يتضمن النهج التداخلي الإدراك ومعالجة الطرق التي يمكن أن تؤثر فيها الجوانب المختلفة لهوية الشخص على تجربته في قضايا مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية. فهو يتحدى الصحفيين لتجاوز المنظور أحادي الأبعاد والنظر في الحقائق متعددة الأوجه لحياة الأفراد. وعبر دمج التداخل، تصبح القصص أكثر شمولية وتمثيلاً لتجارب متنوعة، وتتجنب مخاطر التبسيط المفرط. ويثري هذا النهج الروايات الصحفية، ويقدم فهماً أكثر شمولاً ودقة للتحديات التي تواجهها النساء والفتيات في سياقات مختلفة.

8.3.3 ابحث عن منظور ذات صلة

عند إعداد التقارير عن القضايا المتعلقة بالنساء والفتيات، من المفيد العثور على «منظور» أو زاوية مناسبة. ويجب على الصحفيين البحث عن الأخبار الحالية أو الأحداث القادمة التي يمكنهم «ربط» قصصهم بها، مثل اليوم العالمي للمرأة أو 16 يوماً من النشاط للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويساعد هذا النهج في الترويج للقصص وإقناع المحررين بأهميتها.

ومن الضروري أيضاً استكشاف مواضيع جديدة أو جوانب لم يتم الإبلاغ عنها بشكل كافٍ لهذه المشكلات. ففي حين يحظى الحمل المبكر والزواج بالاهتمام غالباً، فإن مجالات أخرى مثل تأثير الفقر على الصحة الجنسية والإنجابية، أو العوائق التي تحول دون الوصول إلى الرعاية الصحية الإنجابية، أو التحديات الدقيقة التي تواجهها مجموعات محددة مثل الفتيات المراهقات أو اللاجئات، تحتاج إلى مزيد من التغطية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الافتراض بأن بعض السكان متاحون جنسياً إلى تفاقم مخاطر التحرش والاعتداء، مما يسلط الضوء على التداخل بين العنف القائم على النوع الاجتماعي والحقوق الجنسية والإنجابية في سياقات محددة.

وتوفر ميزات المتابعة و»قصص المذكرات» فرصاً للتحليل المتعمق، إذ تتيح هذه المقالات، التي يتم توقيت نشرها ليتزامن مع تواريخ أو حملات مهمة، للصحفيين فرصة التعمق في المواضيع وإجراء أبحاث شاملة وجمع مقابلات شاملة. وغالباً ما يقدر المحررون مثل هذه المواد المعدة جيداً التي توفر سياقاً للأخبار الحالية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفر مواضيع العنف القائم على النوع الاجتماعي الأقل تغطية، مثل العنف المنزلي في بيئات اللاجئين، أو دور الرجال في مكافحة العنف، أو تأثير البطالة على العنف القائم على النوع الاجتماعي، وجهات نظر جديدة. ويمكن لتغطية هذه المواضيع من زوايا مختلفة - قانونية وصحية وعائلية - أن تسفر عن إعداد مقالات قيّمة. فبالنسبة للصحة الجنسية والإنجابية، يمكن لدراسة العوائق التي تحول دون الوصول إلى وسائل منع الحمل، أو تحديات صحة الأم في حالات الأزمات، أو آثار القوانين التقييدية على صحة المرأة، أن تقدم تحليلات مثرية.

وتلعب قصص الاهتمام الإنساني أيضاً دوراً حاسماً. وقد لا تعالج العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الصحة الجنسية والإنجابية بشكل مباشر، ولكنها يمكن أن تبرز مرونة ومساهمات النساء والفتيات في الظروف

الصعبة، مثل دورهنّ في التنمية أو بناء السلام أو الفن في أماكن اللاجئين أو الصراعات. وتضفي مثل هذه القصص وجهاً إنسانياً على القضايا الأوسع، وتسلط الضوء على الانتصارات والتحديات الشخصية.

9.3.3 إدعم جهود المناصرة

تلعب التقارير حول السياسات والمناصرة دوراً حاسماً في تشكيل الفهم العام والتأثير على التغيير في القضايا المتعلقة بالنساء والفتيات. إذ تنطوي التغطية الفعالة في هذا المجال على فحص وشرح السياسات والأطر القانونية وجهود المناصرة التي تؤثر على حياة النساء والفتيات. ويحتاج الصحفيون الذين يغطون هذه المواضيع إلى تحليل التشريعات والسياسات المعقدة، وترجمتها إلى معلومات يسهل على الجمهور الوصول إليها. ويمكن لهذا النوع من التقارير أن يسلط الضوء على الفجوات في الحماية القانونية، أو أوجه القصور في أنظمة الرعاية الصحية، أو العوائق التي تحول دون تحقيق العدالة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. فهو لا يعمل على إعلام صانعي السياسات والمؤسسات فحسب، بل أيضاً على إخضاعهم للمساءلة عن أفعالهم أو تقاعسهم عن العمل.

بالإضافة إلى ذلك، من خلال تسليط الضوء على مبادرات المناصرة الناجحة والحلول المبتكرة، يمكن للصحفيين إلهام الدعم العام وحشده لصالح الإصلاحات الضرورية. ويمكن أن تكون تقارير السياسات والدعوة، عندما يتم إجراؤها بشكل شامل ومدروس، أداة قوية للدعوة إلى التغيير والنهوض بحقوق النساء والفتيات الحفاظ على سلامتهن.

10.3.3 تعامل مع المقابلات بحرص شديد

يعد إجراء المقابلات مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي مجالاً يجب على الصحفيين التعامل معه بأقصى قدر من الحساسية والرعاية الأخلاقية. فالدافع للحصول على روايات مباشرة لضمان الأصالة يجب أن يكون متوازناً بدقة مع مسؤولية الحفاظ على كرامة الناجيات وسلامتهنّ العاطفية.

ويُنصح الصحفيون بشدة بعدم الاتصال بالناجيات مباشرة؛ بدلاً من ذلك، ينبغي عليهم دائماً أن يسعوا للعمل من خلال منظمات مؤهلة متخصصة في العنف القائم على النوع الاجتماعي. إذ تتمتع هذه المنظمات بالخبرة اللازمة لتقييم ما إذا كانت المقابلة مناسبة ويمكنها تسهيل العملية بطريقة تمنح الأولوية لسلامة الناجية وصحتها النفسية.

قبل النظر في إجراء مقابلة مع إحدى الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، يجب على الصحفيين إجراء تقييم مكثّف لضرورتها ومساهمتها في فهم الجمهور للقضية. ومن الضروري التعامل مع مقابلات كهذه بحس من المسؤولية، والتأكد من صياغة الأسئلة بحساسية وعدم الخوض في التفاصيل التي يمكن أن تؤدي إلى إعادة صدمة الفرد.

إن الموافقة الواضحة المبنية على الاطلاع الشامل أمر بالغ الأهمية، ويجب على الناجية أن تفهم تماماً غرض المقابلة ومدى انتشارها المحتمل.

وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أبداً إجراء المقابلات مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي دون حضور خبير مؤهل، كأخصائي في العنف القائم على النوع الاجتماعي، أو أخصائي نفسي، أو موظف اجتماعي. حيث يمكن لهؤلاء المحترفين تقديم الدعم اللازم للناجية وتوجيه الصحفي في إدارة المحادثة بمسؤولية. فإذا شعرت الناجية بالانزعاج أو ظهرت عليها علامات الضيق في أي وقت أثناء المقابلة، فإن إيقاف الصحفي للمقابلة مؤقتاً أو تماماً هو واجب أخلاقي، وهذا يضع سلامة الفرد فوق القصة. ويعد هذا النهج حاسماً في الحفاظ على النزاهة والتعاطف اللذين يشكلان أساساً للصحافة المسؤولة، خاصة في السيناريوهات التي تنطوي على صدمة شخصية عميقة.

وكما ذكرنا في الأقسام السابقة، يجب على الصحفيين ألا يضغطوا أبداً على الناجيات لإجراء المقابلات بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك عن طريق تقديم مبالغ مالية أو هدايا كشكل من أشكال الإرغام. إن القيام بذلك لا يضر الناجيات أنفسهن فحسب، بل يساهم أيضاً في تآكل ثقة الجمهور في المؤسسات الصحفية.

11.3.3 إطلع على القانون

إن فهم الإطار القانوني المحيط بالقضايا المتعلقة بالنساء والفتيات، بما فيها الاستقلال الجسدي، والصحة الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، أمر في غاية الأهمية للصحفيين. فالإلمام بهذه القوانين والسياسات لا يقتصر على تقديم تقارير دقيقة ومسؤولة فحسب، بل يثري أيضاً عمق التغطية وأهميتها، ويسمح للصحفيين بوضع القصص الفردية في سياق المشهد القانوني الأوسع، مع تسليط الضوء على تقاطع التجارب الشخصية مع القوانين الدولية والعالمية.

فعلى سبيل المثال، تتيح معرفة القوانين المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للصحفيين إجراء تحليل دقيق لإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الإنجابية وجودتها، والقيود القانونية المفروضة على الإجهاض، وحقوق الأفراد في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم الإنجابية. وبالمثل، فإن فهم القوانين المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ضروري لتقييم مدى فعالية هذه القوانين في حماية الناجيات، ومحاسبة الجناة، ومعالجة عدم المساواة الممنهجة بين الجنسين.

وعلاوة على ذلك، فإن الإلمام الواسع بالمسائل القانونية يمكّن الصحفيين من تحدي السياسات التي تنتهك حقوق النساء والفتيات والدعوة إلى الإصلاحات القانونية. كما أنها تضعهم في موضع مسؤولية مساءلة السلطات عن تنفيذ هذه القوانين وإنفاذها. وبذلك، لا يقوم الصحفيون بإعلام جمهورهم فحسب، بل يساهمون أيضاً في تشكيل الخطاب الأوسع حول حقوق المرأة، والتأثير على الرأي العام وصنع السياسات. إن هذا المستوى من الإعلام فعال في دفع التغيير الاجتماعي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق النساء والفتيات وسلامتهن.

تقوم كل من رنا الحسيني وجمانا حداد وميليا عيدموني ولينا عجيلات بتغطية حقوق المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي منذ سنوات عديدة. وعندما سئلن عن دور الصحافة في تغيير الأعراف الاجتماعية الضارة، اتفقن جميعاً على أن التغطية المستمرة والمرتكزة على الناجيات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي أمر ضروري.

«عندما تحاول تحطيم ثقافة العار والخوف المحيطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، عليك أن تتوقع بعض المقاومة في البداية»، بحسب رنا الحسيني، وهي صحفية ومؤلفة وناشطة حقوقية أردنية حائزة على جوائز، ولها تأثير كبير في لفت انتباه الرأي العام إلى ما يسمى بجرائم الشرف ضد المرأة، وتشجيع التغييرات في القانون في الأردن لفرض عقوبات أشد على هذه الأنواع من الجرائم.

وتضيف رنا بقولها: «إذا كنت تفكر في تغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل فعال، فمن المؤكد أن هذا يتضمن منحنى تعليمياً، ولكن قيمة العمل لا جدال فيها. لقد استغرق الأمر بعض الوقت بالنسبة لي لبناء شبكتي - لتنمية عدد متزايد من المصادر وبناء الثقة الكافية حتى تتجاوز تغطيتي التأثير لتشمل أيضاً تغيير المفاهيم القديمة حول النساء والفتيات والعنف داخل المجتمع.»

نقطة البداية

بدأت الحسيني تغطيتها الصحفية عام 1987، عندما كانت القضايا المحيطة بحقوق المرأة والأعراف الاجتماعية والعنف القائم على النوع الاجتماعي نادراً ما تتم مناقشتها في الفضاء العام. وكناشطة مؤثرة في مجال المساواة، بدأت الحسيني في تسخير التأثير الذي تتمتع به الصحافة من أجل رفع مستوى الوعي حول القضايا التي تؤثر على النساء والفتيات. ومن خلال اعتماد نهج مباشر وقائم على الحقائق، بدأت تغطيتها بسرعة في إحداث تأثير.

تعود الحسيني بذاكرتها قائلة: «أردت التحقيق في القصص التي كنت أسمعها يومياً من أفراد الأسرة والجيران والزملاء، والتي أظهر جميعها نمطاً متزايداً من الانتهاكات. وفي وقت لاحق، أخذتني تحقيقاتي إلى مجموعة متنوعة من المصادر الأخرى، من ضمنها خبراء في الطب الشرعي ومحامون وقضاة سابقون وأخصائيون اجتماعيون، كل ذلك في محاولة لتوضيح الصورة بأكبر قدر ممكن من الدقة لقرائي.»

وقد وفر ذلك للحسيني مزيداً من التعمق في ظاهرة ما يسمى بجرائم «الشرف»، التي تُقتل فيها النساء والفتيات باسم الحفاظ على اسم العائلة أو «تطهيره». وقدمت تقارير عن هذا الموضوع بشكل متكرر لضمان استمراره في الخطاب العام، والتأكد من تغطية الإجراءات الجنائية أيضاً على نطاق واسع. ومن هناك، أصبحت حقوق المرأة وقضاياها مجال خبرتها، لتطلق مسيرة مهنية ألهمت عدداً لا يحصى من المراسلين الآخرين لاختراق جدران الصمت بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي.

الكمية مقابل الجودة

تقول جمانة حداد، الصحفية والمحررة والمؤلفة اللبنانية الشهيرة: «يمكننا أن نرى بوضوح تأثير الصحفيين الشجعان في المنطقة في رفع مستوى الوعي حول العنف القائم على النوع الاجتماعي». فقد أثرت كتابات حداد بشكل كبير على حركة حقوق المرأة في لبنان، حيث تحدت العديد من الأعراف الاجتماعية ووسعت حدود حرية التعبير. «لسوء الحظ، مع أننا نشهد بالتأكيد زيادة في كمية التقارير حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلا أننا لا نزال بحاجة إلى التركيز على الجودة بشكل أكبر.»

وبحسب حداد، فإن تغطية قضايا المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الدول العربية لا تزال تعتمد على الإثارة، والتي يمكنها أن تسبب ضرراً للناجيات أنفسهنّ أو أسرهنّ في كثير من الحالات. «ما أود رؤيته من الصحفيين هو قدر أكبر من الاتساق في الجودة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالالتزام بالمبادئ الأساسية للدقة والموضوعية والشمول. كما يتم يتوجب على الصحفيين البحث في هذه المواضيع عبر أساليب متعددة، بما في ذلك التقارير الصحفية المطوّلة والمتعمقة التي تسمح ببحث أكبر في الأسباب الجذرية والعوامل المساهمة.»

في تغطيتها، تؤكد حداد على الحاجة إلى تحدي المحظورات بجرأة، خاصة تلك التي تعمل على تقييد حرية التعبير أو تثبيط تحدي الأعراف الاجتماعية الأبوية المقبولة بشأن النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. «نحن بحاجة إلى مفكرين جريئين قادرين على النظر في ما هو أبعد من العادات والطقوس والقوانين والقضاء على الظلم حيثما يزدهر.»

تصوير النساء والفتيات

عندما اندلعت الأزمة في سوريا في عام 2011، كانت القيود الجيوسياسية والثقافية تعني أن عدداً قليل من الصحفيين تمكنوا من الوصول إلى الخطوط الأمامية في تغطية القضايا التي تؤثر على النساء والفتيات. إحدى هؤلاء المراسلات كانت ميليا عيدموني، التي أسست أيضاً شبكة الصحفيات السوريات في محاولة لزيادة التغطية المتعلقة بالعدالة بين الجنسين وحقوق المرأة. وكان للشبكة أيضاً هدف رئيسي آخر: سن مدونة سلوك مهنية تساعد على كسر الصور النمطية المحيطة بالمرأة في وسائل الإعلام.

«ما رأيته هو أن وسائل الإعلام التقليدية كانت تصور المرأة السورية وفقاً لصور نمطية جامدة وأحادية الأبعاد: الضحية، والأرملة، وزوجة السجين، والرهينة، والأكثر ضعفاً - وكلها فشلت في استيعاب الإنسانية الفردية لهؤلاء النساء والقوة الاستثنائية اللتان يتمتعن بها» بحسب عيدموني. «أردت تسليط الضوء على كيفية قيام النساء، سواء في الخطوط الأمامية أو خلف الكواليس، بتشكيل مستقبل سوريا ومساعدة أجيال بأكملها على التعافي من أسوأ ما في الأزمة.»

وعندما سئلت عن النصيحة التي تقدمها للصحفيين الطموحين في هذا المجال، قالت عيدموني: «كونوا موضوعيين. فكصحفيين، لا يمكنكم أن تصلوا إلى قصة تحتوي على أي أفكار أو معتقدات مسبقة. يجب أن تكونوا موضوعيين تماماً حتى تتمكنوا من استكشاف القضية من منظور حقوقي.»

كما دعت عيدموني الصحفيين إلى إجراء بحوث شاملة عند محاولتهم مناقشة قضايا مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي. «إن الافتقار إلى المعرفة أو الفهم الكافيين بالموضوع وتفاصيله الدقيقة المختلفة يمكن أن يكون ضاراً لكل من الصحفي والناجية، لذلك يحتاج الصحفيون إلى التأكد من أنهم قد استشاروا المنظمات الرسمية، والمتخصصين في النوع الاجتماعي، والأطباء النفسيين، وغيرهم من الخبراء الرئيسيين لتعزيز روايتهم.»

صوت متناغم

تردد لينا عجيلات، وهي صحفية أردنية بارزة ومؤسسة مشاركة لمنصة الأخبار المستقلة حبر، وجهة نظر عيدموني. وبحسب عجيلات، تم تأسيس حبر بهدف ترسيخ دعائم مجتمع يدعم قيم المساءلة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتعددية من خلال الصحافة متعددة الوسائط والمتعمقة. ويشمل ذلك التحلي بالشجاعة لتجزئة قضايا مثل النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتعامل مع تحليلها من منظور غير متحيز وقائم على الأدلة وحقوق الإنسان.

وكما توضح عجيلات، فإن «الجرأة في معالجة مواضيع معينة أمر مثير للإعجاب، لكن الاتساق في الاحتراف والجودة يمثل تحدياً آخر تماماً، خاصة عند مواجهة قصص ومواعيد تسليم أكثر تحدياً. ففي أغلب الأحيان، تتطلب القصة الجيدة وقتاً أطول بكثير لاستكشاف الموضوع من زوايا متعددة، ودعمه بالحقائق والاقتباسات والمعلومات الأساسية التي تتجاوز ما هو واضح.»

عندما يتعلق الأمر بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن هذا يستلزم التطرق إلى العوامل العديدة المحيطة بالعنف نفسه، كعدم المساواة الاجتماعية والثقافية المتأصلة، والتحيزات القانونية، والتحديات الجيوسياسية، والاقتصاد وغير ذلك من عوامل، والتي تتشابك جميعها لحرمان النساء والفتيات من حقوقهنّ وتبرر العنف المرتكب ضدهن.

كما شددت عجيلات على أهمية اعتماد المؤسسات الإعلامية مبادئ توجيهية واضحة تلخص منهجيتها التحريرية، والتي أوضحت أنها لا تزال غائبة عن صناعة الإعلام الإقليمية. وأضافت أن هذا يضع الصحفيين في مواقف صعبة، لأنهم غالباً ما يتجولون في مناطق غير مستكشفة دون توفير الدعم اللازم من المحررين والمنظمات.

وأضافت عجيلات: «أن يكون المحررون والصحفيون متسقين عندما يتعلق الأمر بهذه القضايا هو جزء لا يتجزء من هوياتهم، وأن يضمنوا أن تفضي جميع السياسات واللوائح إلى استكشاف حر وبنّاء لقضايا النوع الاجتماعي والعنف والقضايا الأساسية الأخرى».

تأثير الصحافة الجيدة

في شهر آب من عام 2017، صوّت البرلمان الأردني على إلغاء المادة 308 المثيرة للجدل من قانون العقوبات الأردني، والتي سمحت لمرتكبي الاعتداءات الجنسية بالإفلات من العقاب إذا تزوجوا من ضحاياهم. وقام النشطاء والصحفيون على حد سواء بحملات امتدت على مدار سنوات لإلغاء القانون، ويدل هذا على التأثير الذي يمكن أن تحدثه الصحافة في تعزيز العدالة الاجتماعية. وفي العام نفسه، أقر البرلمانان في تونس ولبنان أيضاً قانونين تاريخيين، يجرم أحدهما جميع أشكال العنف ضد المرأة، فيما يلغي الآخر قانوناً مشابهاً لذلك الذي تم إلغاؤه في الأردن. وفي الحالات الثلاث جميعها، جاء التغيير بعد سنوات من النقاش العام والتغطية المستمرة من قبل الصحفيين عبر منصات متعددة، مما يؤكد بشكل أكبر على أهمية الصحافة الجيدة في النضال من أجل العدالة الاجتماعية.

عندما تؤخذ هذه الإنجازات بمعزل عن بعضها بعضاً، قد تبدو صغيرة، إلا أنها تشير إلى تحولات جذرية أكبر تحدث على المستوى الاجتماعي الأساسي. هذا هو المجال الذي يمكن للصحافة أن تحقق فيه أكبر الأثر - من خلال تغيير وجهات النظر والتحيزات والمعتقدات الراسخة ببطء وتدرج، ومن خلال مساءلة الأشخاص في جميع المجالات عن أفعالهم أو صمتهم.

أهمية الأخلاقية الصحافة

بقلم المحامية شيريزان مينوالا والدكتورة جوانا فوستر

«إذا كان الغرض من الإبلاغ عن العنف المرتبط بالنزاع - بما في ذلك الاغتصاب - هو لفت الانتباه إلى الفظائع والمساعدة والعدالة في نهاية المطاف، فإن إعطاء الأولوية لسلامة وحماية أولئك الذين يشاركون قصصهم بشجاعة يجب أن يكون أولوية واضحة.»

في عام 2014، شنّ ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) هجمات إبادة جماعية ضد الإيزيديين، وهم أقلية دينية صغيرة في سهول نينوى شمال العراق، حيث قتلوا آلاف الرجال والفتيان والنساء المسنات، واختطفوا النساء الأصغر سناً والفتيات وتاجر المسلحون بهنّ واغتصبوهنّ بوحشية، وأجبروا الأطفال على الذهاب إلى معسكرات حربية، وأجبروا الآلاف من الرجال والنساء والأطفال على التحول من الديانة اليزيدية إلى الإسلام. وقد أدت هذه الهجمات إلى نزوح ما يقرب من نصف مليون شخص، لا يزال معظمهم نازحين، في حين فرّ الكثيرون من البلاد معتقدين أنها لن تكون آمنة لشعبهم مجدداً.

ورغم الجرائم العديدة التي ارتكبها داعش ضد الإيزيديين، فإن أكثر قصة استحوذت على اهتمام الصحفيين هي اغتصاب النساء والأطفال. ففي عامي 2014 و2015، تمكن العديد من الإيزيديين من الفرار من سيطرة داعش، وتوافد الصحفيون من العراق وجميع أنحاء العالم إلى المخيمات في إقليم كردستان لإجراء مقابلات مع الناجيات من الاغتصاب. وتمت مقابلة العديد من الناجيات عدة مرات، وكان السرد الناتج عن هذه الإبادة الجماعية يركز بشكل فريد تقريباً على التقارير المروعة عن العنف الجنسي، الذي كان يُرتكب أحياناً ضد الفتيات الصغيرات.

في بحثنا (فوستر ومينوالا 2018)، استكشفنا كيفية شعور النساء اليزيديات أنفسهن تجاه الطرق التي تجمع بها الصحفيون وقاموا بتغطية قصصهم. بشكل عام، أشار وصف غالبية المشاركات تجاربهنّ مع المراسلين أو تصوراتهم حولهنّ انتهاكاً نمطياً للأخلاقيات في أوساط الصحفيين الذين جمعوا القصص، وبدا أنهم تجاهلوا أيضاً مدى تأثير نقل القصة سلباً على الناجيات المصابات بصدمات نفسية شديدة، الأمر الذي ألحق المزيد من الضرر بسلامة النساء الفردية والجماعية.

وقد وجدنا أن 85 في المئة من النساء اليزيديات اللواتي قابلناهنّ وصفن حوادث يمكن أن تصنفها الأمم المتحدة كأدلة على ممارسات غير أخلاقية في التغطية الإعلامية، من ضمنها الوعود بالمال أو المساعدات، أو الضغط للكشف عن تفاصيل تجاربهنّ المؤلمة، أو الكشف عن الهوية دون موافقة منهن.

مثلاً، شعرت 80 في المئة من جميع المشاركات، و90 في المئة من الناجيات، أن كشف الصحفيين عن الصور وغيرها من المعلومات التعريفية قد عرضهنّ وأقاربهنّ الذين ما زالوا في أسر داعش لخطر المزيد من العنف والانتقام. وأشارت إحدى الناجيات إلى أنها «بالصور، حتى مع تغطية وجهي، لم أشعر بالأمان. إنهم يعرفون كل شيء عني. يمكنهم أن يعرفوني من عيني. حتى أنني أعرفهم عندما يكونون مغطيين من خلال عيونهم فقط».

ومما يثير القلق بالقدر نفسه حقيقة أن 54 في المئة من المشاركات بشكل عام، وحوالي 70 في المئة من الناجيات، شعرن أن النساء اللواتي هربن من داعش تعرضن لردود فعل عاطفية وجسدية سلبية قوية خلال المقابلات مع الصحفيين، ووصفت نصف الناجيات تعرضهنّ لذكريات الماضي أيضاً، كمشاعر الحزن، والتعب، والبكاء، وجلد الذات، والإغماء، أثناء المقابلات أو بعدها. وقالت ناجية أخرى: «إن الأمر صعب، وعندما يأتون إلى هنا، في كل مرة نروي لهم قصصنا، نعود إليها، مثل استرجاع ذكريات الماضي. لقد عدنا مرة أخرى إلى داعش. أتذكر كل شيء.»

ومع ذلك، رغم الصعوبات العاطفية والتحديات التي أبلغت عنها معظم الناجيات وأولئك اللواتي فررن من الأسر ونزحن، أفادت الغالبية العظمى من النساء (75في المئة) أن التعامل مع الصحفيين كان جديراً بالمخاطرة. وأبلغت ما نسبته واحد وثلاثون

بالمئة من الناجيات على وجه التحديد عن أحاسيس أو مشاعر إيجابية بعد المقابلات، كتلك الناجية التي قالت: «عندما نتكلم مع وسائل الإعلام، فإننا نشعر بالراحة والاسترخاء. وعندما نتحدث إلى وسائل الإعلام، فإنها تجعلنا مرتاحين لأننا نروي قصتنا وعندما يتحدث الناس، يشعرون براحة أكبر.»

تعزز النتائج التي توصلنا إليها الحاجة إلى نهج يركز على الناجيات في الإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، حيث يتم التعامل فيه مع جميع جوانب جمع المعلومات وسرد القصص المؤلمة بعناية ومسؤولية وتعاطف. ويعدّ اتخاذ خطوات لضمان إعطاء الناجيات موافقتهنّ بحرية وبعد إعلامهنّ بشكل كامل بكيفية استخدام معلوماتهنّ أمراً ضرورياً لتمكين الناجيات من الإبلاغ عن صدماتهن. ومن المهم جداً أيضاً تصوير الناجيات بطريقة كريمة؛ وسرد قصة أكثر شمولية عن حياتهنّ، والتي تتجاوز الروايات الفردية عن الاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف.

ومن المهم فهم كيفية تأثر الأشخاص بالصدمة لتقليل خطر التعرض لها مرة أخرى، وتجنب الأسئلة الاستقصائية وغير الحساسة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والتي يمكن أن تؤدي إلى ظهور أعراض مرتبطة باضطراب ما بعد الصدمة والحالات الأخرى الكامنة والناجمة عن التعرض لفترات طويلة من سوء المعاملة. إن فهم بعض المعلومات المتعلقة بالخلفية حول السياق الذي يكتب فيه الصحفيون سيساعد في الحماية من نشر معلومات تؤثر سلباً على الناجيات. والأهم من ذلك، فإن استشارة الخبراء في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي وأولئك الذين لديهم خبرة في حالات النزاع يعد جزءاً مهماً من الإبلاغ الآمن عن العنف المرتبط بالنزاعات، حيث لا تواجه الناجيات خطراً متزايداً فحسب، بل تواجهه أسرهنّ ومجتمعاتهنّ ودولهنّ ككل .

إذا كان الغرض من الإبلاغ عن العنف المرتبط بالنزاع - بما في ذلك الاغتصاب - هو لفت الانتباه إلى الفظائع والمساعدة والعدالة في نهاية المطاف، فإن إعطاء الأولوية لسلامة وحماية أولئك اللواتي يشاركن قصصهن بشجاعة يجب أن يكون أولوية واضحة.

"تعزز النتائج التي توصلنا إليها الحاجة إلى نهج يركز على الناجيات في الإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، حيث يتم التعامل فيه مع جميع جوانب جمع المعلومات وسرد القصص المؤلمة بعناية ومسؤولية وتعاطف".

4.3 إيجاد المعلومات الصحيحة

يمكن للصحفيين الذين يغطون قضايا النساء والفتيات في المنطقة العربية الاستفادة من مجموعة واسعة من المصادر لإثراء تغطيتهم وتوفير فهم أعمق للقضايا المعقدة المحيطة بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية. ويقدم كل مصدر من المصادر التالية تحليلات ومعلومات قيّمة.

1.4.3 المصادر العامة

المتخصصون الطبيون وخبراء الصحة/الحماية: يمكن للمقابلات مع المتخصصين في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك أطباء النسائية والتوليد وخبراء الصحة العامة، والمتخصصين في حقوق الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، أن توفر للصحفيين تحليلات قيّمة وآراء خبيرة ووجهات نظر مباشرة. حيث يمكن لهؤلاء المحترفين تقديم سياق وتحليل وأمثلة واقعية من شأنها إثراء التقارير.

المنظمات غير الحكومية المحلية ومجموعات الحشد: تلعب المنظمات المحلية في المنطقة العربية دوراً حيوياً في الدفاع عن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق المرأة. إذ يمكن لهذه المنظمات غير الحكومية أن تزود الصحفيين بروايات مباشرة وقصص شخصية ومنظور شعبي يضيف عمقاً وأصالة إلى التغطية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. كما يتيح التعامل مع المنظمات غير الحكومية المحلية للصحفيين فرصة فهم الفروق الثقافية الدقيقة والتحديات المحلية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.

المؤسسات/المصادر الصحية الوطنية: تعتبر وزارات الصحة الحكومية في الدول العربية مصادر أساسية للبيانات والسياسات والمبادئ التوجيهية الرسمية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. إذ يمكن للصحفيين الحصول على معلومات قيمة حول البنية التحتية للرعاية الصحية، وخدمات الصحة الإنجابية، والمبادرات الحكومية. ولكن من المهم إجراء تقييمات معمقة للمعلومات المقدمة من الحكومات، مع الأخذ في الاعتبار التحيزات أو الإغفالات المحتملة. وتوفر التقارير الحكومية الرسمية، وخاصة تلك المتعلقة بالصحة والسكان، مصدراً أساسياً للمعلومات للصحفيين. وقد تحتوي هذه التقارير على بيانات حول صحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، وخدمات الصحة الإنجابية. ولكن يجب على الصحفيين ممارسة التدقيق الناقد لضمان دقة وشفافية البيانات المقدمة من الحكومة.

المؤسسات الأكاديمية: غالباً ما تقوم الجامعات والمؤسسات البحثية بإجراء دراسات وأبحاث حول جوانب مختلفة من حقوق الصحة الجنسية والإنجابية. ويمكن للصحفيين الوصول إلى الأوراق البحثية والتقارير والمقابلات مع الخبراء من هذه المؤسسات لاكتساب معرفة وتحليلات متعمقة حول أحدث التطورات والاتجاهات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في المنطقة العربية.

المنظمات غير الحكومية الدولية: تعمل المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ومنظمة ماري ستوبس الدولية، وأطباء بلا حدود، في المنطقة العربية على توفير موارد وتقارير ودراسات قيمة حول الصحة الجنسية والإنجابية. ويمكن للصحفيين الاستفادة من خبراتهم وتجربتهم على أرض الواقع لإثراء تغطيتهم.

المنظمات الصحية الإقليمية: بعض الدول العربية هي جزء من المنظمات الصحية الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية. وقد تقدم هذه المنظمات بيانات وتقارير ومعلومات حول مبادرات الصحة الجنسية والإنجابية في المنطقة، مما يوفر منظوراً إقليمياً ويسهّل المقارنات عبر الحدود.

"أردت التحقيق في القصص التي كنت أسمعها يومياً من أفراد الأسرة والجيران والزملاء، والتي أظهر جميعها نمطاً متزايداً من الانتهاكات. وفي وقت لاحق، أخذتني تحقيقاتي إلى مجموعة متنوعة من المصادر الأخرى، من ضمنها خبراء في الطب الشرعي ومحامون وقضاة سابقون وأخصائيون اجتماعيون، كل ذلك في محاولة لتوضيح الصورة بأكبر قدر ممكن من الدقة لقرائي."

— رنا الحسيني، صحفية من الأردن

صنـدوق الأمـم المتحـدة للسـكان

سـرد القصة الصحيحة

دليل الصحفي لتغطية قضايا النساء والفتيات

من إعداد
صندوق الأمم المتحدة للسكان /
المكتب الإنساني الإقليمي لدعم سوريا والدول العربية

صندوق الأمم المتحدة للسكان
سلسلة المعرفة